CENTER for MEDITERRANEAN INTEGRATION | CENTRE pour l'INTÉGRATION en MÉDITERRANÉE
مركـــز التكامـــل المتوسطـــي

شبكة البلديات المضيفة
في منطقة البحر الأبيض المتوسط

أفضل الممارسات
في استضافة اللاجئيـن

شبكة البلديات المضيفة
في منطقة البحر الأبيض المتوسط

أفضل الممارسات
في استضافة اللاجئيـن

© Center for Mediterranean Integration, 2017
Printed in Beirut
Contact: refugees@cmimarseille.com
Website: cmimarseille.org

اللاجئون السوريون في الدول المجاورة وشبكة البلديات المضيفة

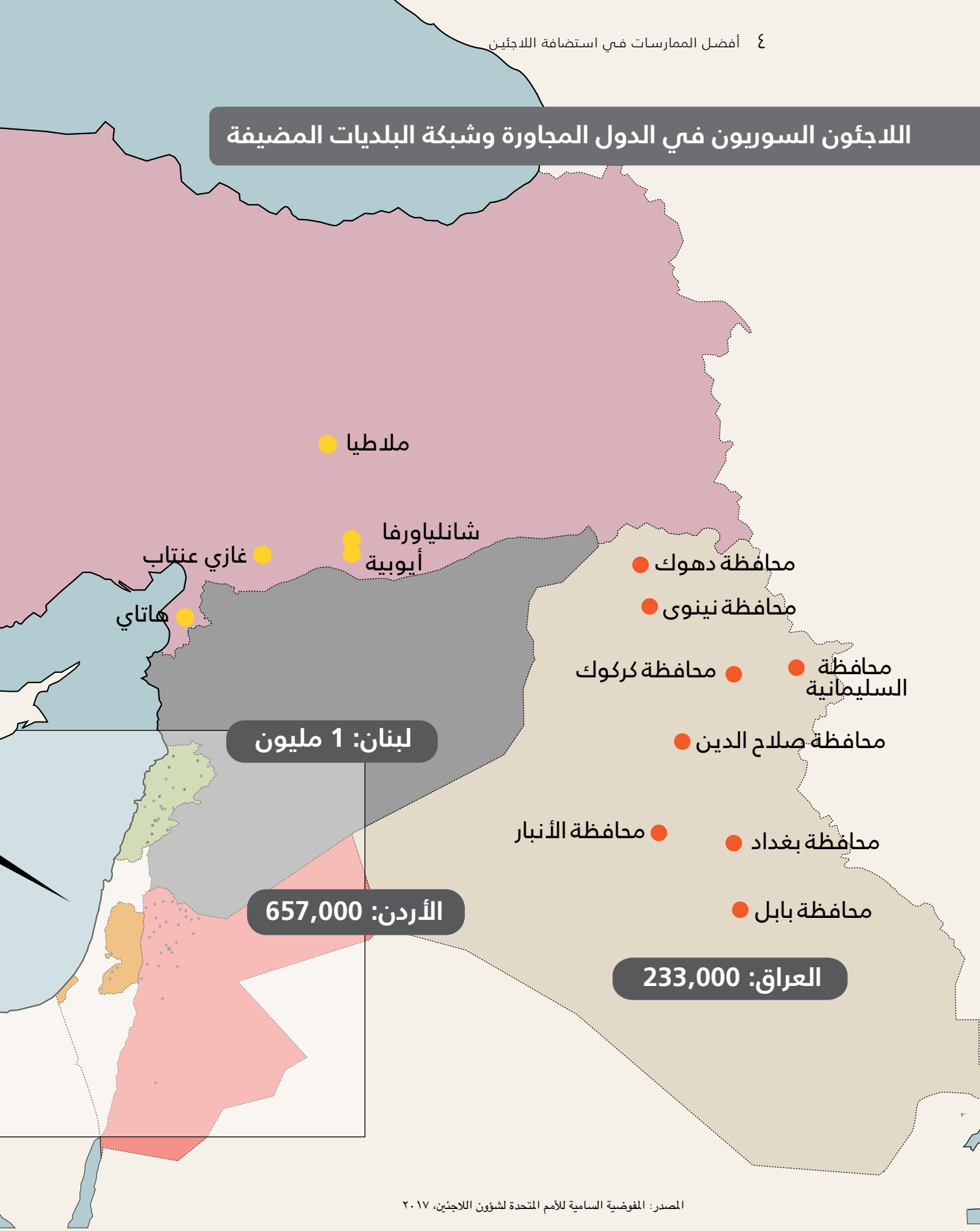

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٧

- اتحاد البلديات التركية والمحافظات العراقية المشاركة في شبكة التعلم الخاصة بالبلديات المضيفة للاجئين
- البلديات التركية المشاركة في شبكة الخاصة بالبلديات المضيفة للاجئين

في ظل دخول النزاع السوري عامه السادس، تعاني سوريا، والبلدان المجاورة، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة من عواقب إنسانية، واجتماعية، واقتصادية وخيمة؛ إذ وضعت أزمة اللاجئين الممتدة، وغير المسبوقة، عبئًا هائلاً على البلدان المضيفة. فحاليًا، يتمركز معظم اللاجئين السوريين في ثلاث دول مجاورة لسوريا (الأردن، ولبنان، وتركيا). وفي منطقة الشرق الأوسط، ومعظم أنحاء تركيا، يعيش نحو ٩٠٪ من اللاجئين خارج المخيمات؛ حيث يعيشون في المجتمعات المحلية الحضرية، أو الريفية. ونظرًا للزيادة المفاجئة والحادة في عدد السكان، واجهت الحكومات المحلية عددًا من التحديات، بما في ذلك قدرتها على تقديم الخدمات، بالإضافة إلى الحفاظ على التماسك الاجتماعي، ودعم التنمية الاقتصادية، وتوفير فرص العمل للاجئين، والسكان المحليين على حد سواء.

١. المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شباط، ٢٠١٧، http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

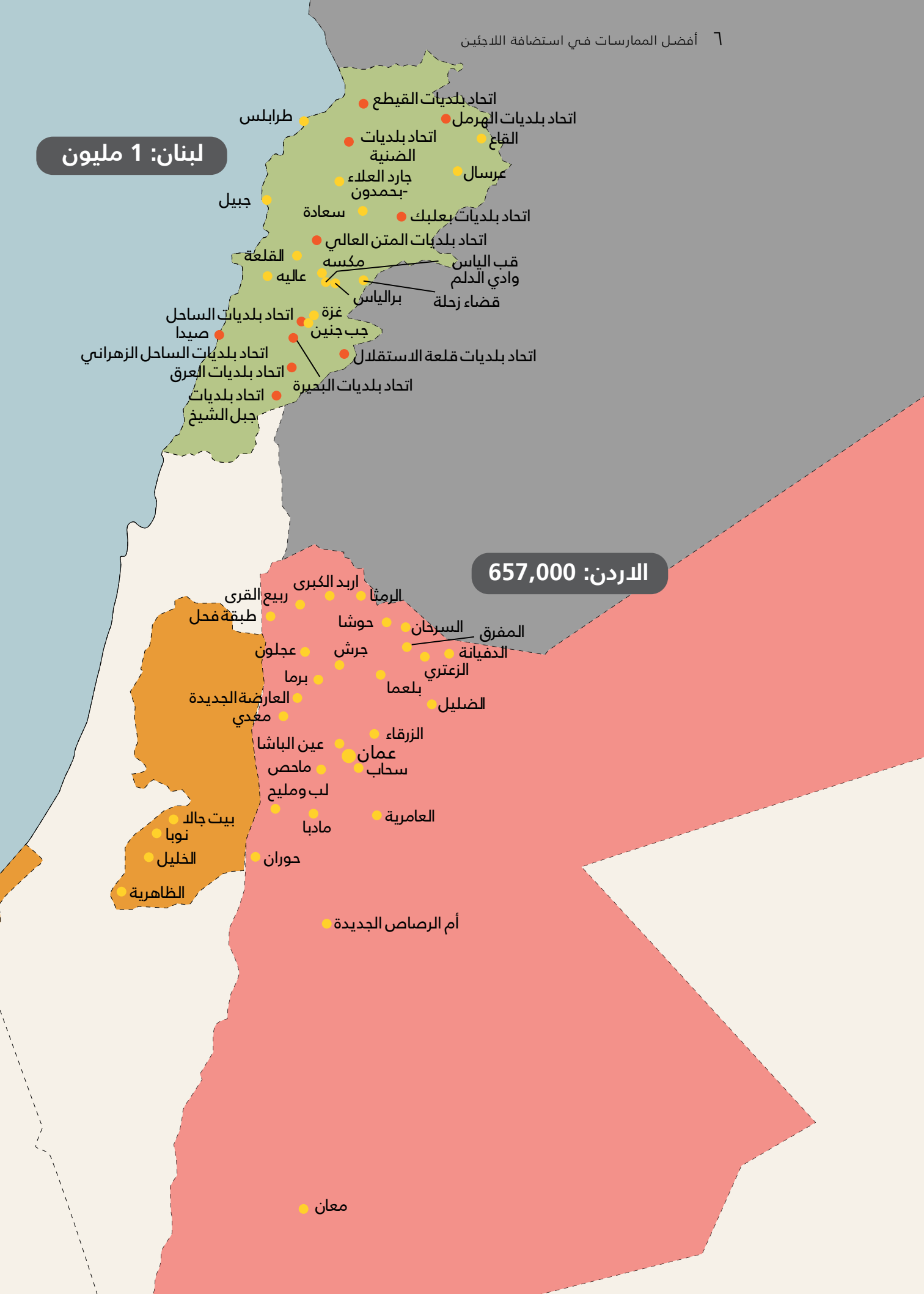
لبنان: 1 مليون
الاردن: 657,000
اتحاد بلديات القيطع
طرابلس
اتحاد بلديات الهرمل
القاع
اتحاد بلديات الضنية
عرسال
جارد العلاء -بحمدون
جبيل
سعادة
اتحاد بلديات بعلبك
اتحاد بلديات المتن العالي
القلعة
مكسه
قب الياس
عاليه
وادي الدلم
برالياس
قضاء زحلة
اتحاد بلديات الساحل
غزة
صيدا
جب جنين
اتحاد بلديات الساحل الزهراني
اتحاد بلديات قلعة الاستقلال
اتحاد بلديات العرق
اتحاد بلديات البحيرة
اتحاد بلديات جبل الشيخ
اربد الكبرى
ربيع القرى
الرمثا
طبقة فحل
حوشا
السرحان
المفرق
عجلون
جرش
الدفيانة
الزعتري
برما
بلعما
العارضة الجديدة
الضليل
معدي
الزرقاء
عين الباشا
عمان
ماحص
سحاب
لب ومليح
بيت جالا
العامرية
مادبا
نوبا
الخليل
حوران
الظاهرية
أم الرصاص الجديدة
معان

ويجمع هذا الملخص الوافي أفضل الممارسات، والتجارب الناجحة من المشاركين في شبكة البلديات المضيفة التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين. وتبرز التجارب الوارد ذكرها في هذا الملخص الجهد الكبير الذي بذلته البلديات المضيفة، وأصحاب المصلحة المحليين في التعامل مع أزمة اللاجئين. وتركز التجارب المحلية المذكورة في الملخص على القطاعات ذات الأولوية؛ ومن ثم فإنها تبرز التجارب المحلية في تعزيز الحوكمة الرشيدة المحلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحسين الإدماج في سوق العمل بالنسبة للاجئين ومضيفيهم، وإيجاد حلول للقطاعات المتضررة مثل إدارة النفايات، والإسكان. ونظرًا لأن كل مجتمع مضيف يواجه مجموعة فريدة ومتنوعة من المشكلات والتحديات، تقدم الشبكة فرصة لتبادل المعارف والخبرات حول القضايا المشتركة، مما يساعد في تخفيف العبء من خلال إيجاد حلول مبتكرة، ومحاكاة التجارب الناجحة.

منذ منتصف عام ٢٠١٦، جمعت شبكة التعلم للبلديات المضيفة المتوسطية حوالي ١٠٠ من الموظفين، والممثلين المنتخبين للحكومات المحلية المضيفة للاجئين في منطقة الشرق الأوسط، وتركيا، وشمال أفريقيا، وأوروبا، وكذلك العاملين في مجال التنمية، والشركاء المعنيين، للتعلم من مختلف التجارب لتحقيق الرفاه المشتركة للمجتمعات المضيفة، واللاجئين من منظور الحكومة المحلية.

وبتسهيل من مركز التكامل المتوسطي (CMI) كجزء من برنامج منطقة البحر المتوسط لشؤون اللاجئين، والمجتمعات المضيفة، توفر الشبكة منصة للتعلم، والمعرفة، وتبادل الخبرات من نظير إلى نظير: منصة على الإنترنت تسمح بالتبادل المستمر للمعارف، فيما تقدم ورش عمل منتظمة سواء وجها لوجه، أو عبر الإنترنت للتعلم، وتعقد مناقشات مستهدفة حول الموضوعات ذات الأولوية المحددة من قبل البلديات، مثل إدارة النفايات الصلبة، والتماسك الاجتماعي، والصحة في ظل التدفق الكبير للاجئين.

للمزيد من المعلومات عن برنامج CMI بمنطقة البحر المتوسط لشؤون اللاجئين، والمجتمعات المضيفة، وشبكة التعلم للبلديات المضيفة المتوسطية – منصة عبر الإنترنت، يمكن الاتصال بنا على refugees@cmimarseille.org أو زيارة صفحة البرنامج:
www.cmimarseille.org/programs/regional-knowledge-action-program-refugees-and-host-communities

شبكة التعلم للبلديات المضيفة المتوسطية: لمحة عامة

حتى تاريخ نشر هذا المجلد تم تحديد أعضاء الشبكات من حكومات محلية ومؤسسات حكومية ومنظمات شريكة عبر وضع نقاط على الخريطة كالتالي: ترمز النقاط الصفراء إلى البلديات أما النقاط الحمراء فترمز إلى إتحادات البلديات و المحفظات.

- اتحاد البلديات اللبنانية المشاركة في شبكة التعلم الخاصة بالبلديات المضيفة للاجئين
- البلديات اللبنانية، الفلسطينية و الأردنية المشاركة في شبكة التعلم الخاصة بالبلديات المضيفة للاجئين

كما استفادت الشبكة من مشاركة، ودعم العديد من المنظمات الحكومية، وغير الحكومية، بما في ذلك على وجه الخصوص، الألمانية للتعاون التقني (GIZ)، موئل الأمم المتحدة، منظمة المدن المتحدة، والحكومات المحلية – الشرق الأوسط وشرق آسيا (UCLG-MEWA) والبنك الدولي، وما يلي:

الشركاء والمنظمات المشاركة الأخرى			
الأردن ACTED	الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)	Arcenciel, لبنان	مجلس الخدمات المشترك لإدارة النفايات الصلبة في بيت لحم والخليل (JSC)
CIHEAM	بنك تنمية المدن والقرى, الأردن	مجلس الإنماء والإعمار, لبنان	المجلس الدانمركي للاجئين (DRC)
الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)	Engagement Global	سلطة جودة البيئة, فلسطين	Expertise France
IMPR الإنسانية	منظمة العمل الدولية (ILO)	لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)	المركز اللبناني للدراسات السياسية (LCPS)
Medcities	وزارة الداخلية, الأردن	وزارة الشؤون البلدية, الأردن	وزارة الحكم المحلي, فلسطين
Platforma- مجلس البلديات والمناطق الأوروبية (CEMR)	REACH Jordan	Radio SouriaLi	التجمع السوري الاجتماعي
المدن المتحدة والحكومات المحلية – الشرق الأوسط وشرق آسيا (UCLG-MEWA)	موئل الأمم المتحدة	البنك الدولي	منظمة الرؤية العالمية

الرسوم البيانية: التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومات المحلية المضيفة للاجئين

أجرى CMI دراسة استقصائية بين المشاركين في ورشة العمل "نظير إلى نظير" الأولى للبلديات التي تستضيف اللاجئين، والتي انعقدت في عمان في الفترة من ٣١ مايو/أيار وحتى ١ يونيو/حزيران ٢٠١٦ بشأن التحديات الرئيسية الناجمة عن تدفق اللاجئين.

نسبة الاستجابة ٨٣٪

حكومات محلية من **العراق والأردن ولبنان وتركيا وكرواتيا.**

وبصفة عامة، أظهر الاستطلاع كيف أثرت أزمة اللاجئين على قدرة البلديات على تقديم الخدمات؛ حيث عانت هذه البلديات من نقص الموارد المالية، والتقنية، وانعدام التنسيق مع المنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة الإنسانية، وفاقمت التوترات الاجتماعية، والقضايا المتعلقة بالمسؤولية تجاه السكان المحليين.

رأى ٦٠٪ من المستطلعين تأثيرًا كبيرًا على قطاعات محددة من الخدمة، وهي إدارة النفايات، والإسكان، والخدمات للاجئين، والخدمات الصحية، وإدارة المياه.

لم تكن الحكومات المحلية مستعدة بما يكفي لمواجهة الأزمة: القيود الرئيسية هي نقص الموارد البشرية وعدم وجود الوسائل المالية والافتقار إلى المهارات التقنية في الماء، إدارة النفايات، الصحة، الإدارة المالية والتعليم.

إدماج اللاجئين في سوق العمل، والحفاظ على التماسك الاجتماعي عناصر أساسية لمعالجة الأزمة.

أكد وجود حاجة للتعليم، والتدريب التقني، وبناء القدرات فيما يتعلق بـ: **تقديم الخدمات ذات الأولوية، وإدارة الأزمات، والعمل مع القطاع الخاص، ومصادر بديلة للتمويل، وإدراج اللاجئين.**

ما هي أكثر المواضيع التي تثير إهتمامك؟

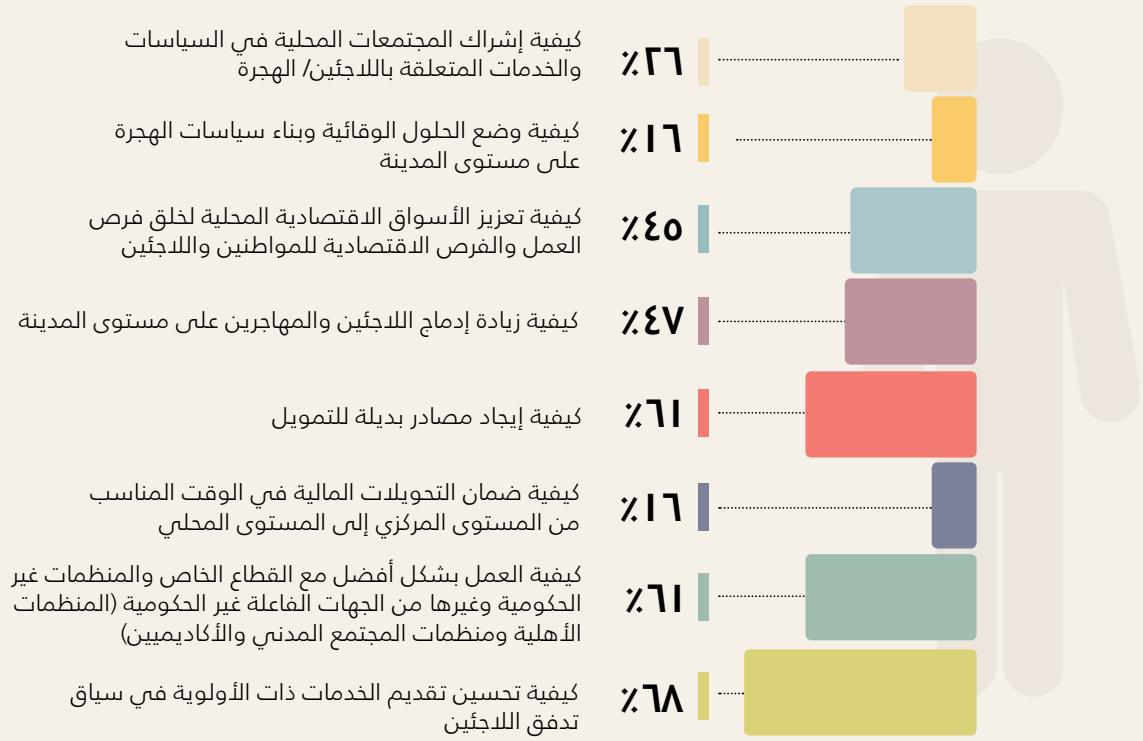

وأشار المشاركون في شبكتنا أيضًا إلى عدد من الحلول التي تم وضعها، وتنفيذها على المستوى المحلي، وساهمت في التخفيف من حدة الأزمة، وتوفير بيئة مدينة أكثر مرونة، وتحسين معالجة احتياجات اللاجئين، والمجتمعات المضيفة. وتم جمع ومناقشة بعض هذه الحلول خلال العام الماضي بين شبكة البلديات المضيفة المتوسطية: ويعرض هذا المنشور مجموعة مختارة من أهم المبادرات البارزة أو الواعدة.

نتمنى لكم قراءة ممتعة وملهمة!

الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة - المحتويات

القسم الأول: الحوكمة			
بلدية غازي عنتاب	تركيا	خدمات بلدية غازي عنتاب لشؤون اللاجئين السوريين	١٤
بلدية الزرقاء	الأردن	مجلس شباب مدينة الزرقاء	١٨
القسم الثاني: التماسك الاجتماعي			
IMPR الإنسانية	تركيا	تعزيز مهارات المهجرين للمرونة في شانلي أورفا	٢٢
بلدية السرحان	الأردن	تعزيز التماسك الاجتماعي في بلدية السرحان	٢٦
منظمة التجمع السوري الاجتماعي	تركيا	التجمع السوري الاجتماعي - مراكز متعددة الخدمات	٣٠
بلدية سلطانبيلي	تركيا	تعزيز التماسك الاجتماعي بين مجتمعين وتنمية القدرات المؤسسية	٣٣
بلدية الزعتري و المنشية	الأردن	دورة مركز زعتري المجتمعي	٣٦
AKDEM و بلدية زيتون بورنو	تركيا	برنامج مدرسة التكيف	٣٩
المجلس الدانمركي للاجئين (DRC)	الأردن	مراكز السند المجتمعية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية	٤٣
القسم الثالث: المشاركة في سوق العمل			
المملكة الأردنية الهاشمية، بدعم من قرض البنك الدولي "برنامج للنتائج"	الأردن	الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين	٤٨
إنترسوس (INTERSOS) بالتعاون مع بلدية القرعون	لبنان	مشروع تمكين المرأة من خلال اكتساب مهارة الطهي والخياطة	٥٢
منظمة العمل الدولية (ILO)	الأردن	تعزيز فرص العمل وسبل العيش	٥٥
منظمة أكتد، وبلدية بلعما الجديدة	الأردن	مشروع القيادات النسائية	٥٩
اتحاد بلديات البحيرة وبلدية القرعون	لبنان	منتزه بحيرة القرعون	٦٢
القسم الرابع: إدارة النفايات الصلبة			
مجلس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة- محافظتا الخليل وبيت لحم	الأراضي الفلسطينية	مشروع إدارة النفايات الصلبة- جنوب الضفة الغربية	٦٦
منظمة ARCENCIEL غير الحكومية	لبنان	الفرز وإعادة التدوير مع المنظمات والبلديات	٧٠
بلدية المفرق الكبرى	الأردن	تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال فرز و جمع النفايات	٧٣
القسم الخامس: التخطيط العمراني والإسكان			
مكتب مرونة جبيل	لبنان	إستراتيجية مرونة جبيل: التواصل مع ماضينا، خلق مستقبلنا	٧٨
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) لبنان	لبنان	ملفات المدن	٨٢
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) الأردن	الأردن	برنامج الأردن للإسكان الميسور - المرحلة 1	٨٦

القسم

I

الحوكمة

الحوكمة

خدمات بلدية غازي عنتاب لشؤون اللاجئين السوريين

تنتهج سياسة الهجرة ببلدية غازي عنتاب نهجًا إنسانيًا على أساس العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. وفي ظل هذا النهج الحساس للصراع، تسعى سياسة بلدية غازي عنتاب إلى تخفيف التوترات وضمان الرفاه المشترك للاجئين، والمجتمعات المضيفة.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
بلدية غازي عنتاب – مديرية مكتب الهجرة

المناطق المستهدفة
غازي عنتاب، تركيا

المستفيدون
اللاجئون السوريون الذين يعيشون في غازي عنتاب

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
مارس/ أذار، ٢٠١٦- مستمر

الكلمات المفتاحية
التماسك الاجتماعي، اللاجئون

للاتصال
أوندر يالتشن- رئيس مكتب الهجرة،
onderyalin@gmail.com

السياق والتحدي

غازي عنتاب هي واحدة من المدن التركية الأكثر تضررًا من تدفق الهجرة الناجمة عن الأزمة السورية؛ حيث إنها تستضيف حوالي ٣٥٠,٠٠٠ نسمة، منهم ٣٠٠,٠٠٠ سوري في وسط المدينة. وربما تكون الأعداد الحقيقية أعلى نظرًا لوجود لاجئين سوريين غير مسجلين. ولهذا التدفق الكبير انعاكسات على النمو السكاني: فوفقًا لمعهد الإحصاء التركي، من المتوقع أن ينمو عدد سكان غازي عنتاب من ١,٧٩٩,٥٥٨ في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٢٥٧,٢٧٨ في عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، ففي نهاية عام ٢٠١٥، كان عدد السكان بالفعل أكثر من ٢,٣٠٠,٠٠٠ ومن المرجح أن يتزايد هذا العدد. وحاليًا، يتكون ١٧,٢٥٪ من سكان غازي عنتاب من اللاجئين السوريين.

يمثل تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين خطرًا كبيرًا على نوعية الحياة في المدينة، ويمتد التعامل مع اللاجئين في غازي عنتاب إلى ما بعد الاستجابة لحالات الطوارئ، وهناك حاجة إلى تقديم أبعاد جديدة للدعم، مثل بناء القدرات، وسياسات التنمية. والتحدي الرئيسي هو توفير ليس فقط الخدمات الاجتماعية ولكن أيضًا التعامل مع القضايا الأخرى مثل المياه، والصرف الصحي، والصحة العامة، والبنية التحتية، وإدارة النفايات، والصحة البيئية، والحدائق، والحقول الخضراء، والنقل، والتعليم، والخدمات الصحية، والتلوث. تعتزم بلدية غازي عنتاب على المدى القصير والطويل، محاولة الحد من الآثار الاجتماعية، والاقتصادية لهذه الأزمة العالمية. من خلال الاستجابة السريعة، ودعم تكيف اللاجئين في البيئة الجديدة، وإنشاء البنية التحتية اللازمة لتلبية احتياجات العدد الكبير من السكان الجدد، وترعى غازي عنتاب الفوائد المستدامة التي لاتزال تتكشف. ساعد نهج الاستباق والاستجابة في التصدي للتحديات في الحفاظ على التماسك الاجتماعي في المراحل المبكرة، والتكامل، والإدماج الاجتماعي للسوريين على المدى الطويل، كما ساعد على الحفاظ على شعور الإدماج والانسجام الاجتماعي.

الإجراءات والنتائج

تميزت استجابة بلدية غازي عنتاب للأزمة السورية بإيلاء اهتمام بالغ لاحتياجات جميع السكان، وإيجاد الحلول الخلاقة التي تعزز التكامل، وتغيير الأولويات مع تغير الأوضاع. وبالتالي، وسعت الحكومة المحلية مسؤولياتها التقليدية من أجل توفير التعليم، والعمل، والخدمات الصحية، والخدمات الاجتماعية، والمساعدات الإنسانية.

- **مديرية الهجرة:** تقدم خدمات اجتماعية فعالة ومناسبة على أساس حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتضمن التنسيق بين الوحدات البلدية الأخرى. وتتعاون مع المنظمات الوطنية، والدولية، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية التي تنتج وتنفذ المشروعات الموجهة للتعامل مع الاحتياجات الناشئة، وتنظم اجتماعات شهرية مع المنظمات غير الحكومية السورية، والتركية، والدولية التي تقلل من خطر الصراع الاجتماعي.
- **مراكز المعلومات والتعليم السورية:** يعمل هذان المركزان كمدارس للتلاميذ السوريين. أنشئ المركزان في عام ٢٠١٢، بغرض حماية الأجيال السورية الناشئة.
- **المركز المجتمعي** ENSAR: يقدم «خدمات التوجيه والإرشاد» للاجئين السوريين بشأن حقوقهم، والموارد الاجتماعية في مجالات القانون، والصحة، والعمل، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والرياضة، والثقافة بالنسبة لكل من اللاجئين السوريين والمجتمع المضيف. كما يقدم دروس اللغة الإنجليزية، والعربية، والتركية للاجئين والمجتمع المضيف مما يؤدي إلى تعزيز التفاعل بينهم وتسهيل التماسك الاجتماعي، كما أنشأ نادي لاستضافة الأطفال الأصغر سنًا بينما يحضر آباؤهم فصول التعليم.
- مركز الفن والتدريب المهني GASMEK: يسهل وصول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل من خلال توفير التدريب المهني، وتنظيم دورات اللغة التركية، والإنجليزية.

- إيواء النساء: يستهدف النساء المعوزين، أو ضحايا العنف وأطفالهن، ويدير مشروعًا لمكافحة زواج الأطفال في المنطقة.
- خدمات الرعاية الصحية: قدمت مستشفى البلدية والمراكز الطبية الرعاية الصحية المجانية لحوالي ٥٠,٠٠٠ لاجئ سوري. وتخطط البلدية أيضًا لإنشاء مركزًا للعلاج الطبيعي.
- مركز البحوث الاجتماعية SARMeR: يرسم خريطة المخاطر الاجتماعية في غازي عنتاب بتحليل الوضع الحالي، وتقييم الاحتياجات. SARMeR يساعد البلدية على توضيح سياسة الخدمة الاجتماعية على أساس الاحتياجات.
- توزيع المواد الغذائية، والملابس، وغيرها من لمساعدات.

النتائج:

- **تعزيز الحوكمة:** تحليل الوضع وتقييم المخاطر يمكن البلدية من توجيه أفضل لمواردها نحو القطاعات الأكثر ضعفًا.
- **تعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمع المضيف واللاجئين:** من خلال معاملة اللاجئين السوريين كالسكان الأتراك، لتعزيز التماسك الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يعزز توفير دروس اللغة التركية أيضًا التماسك الاجتماعي.
- **زيادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي و/أو توفير سبل العيش المستدام للاجئين:** فرص متابعة التدريب المهني للاجئين السوريين تعزز فرصهم حصولهم على وظيفة وإدماجهم في سوق العمل التركي. وبفضل مركز التعليم، وصل عدد طلاب الصف الدراسي الأول من بين اللاجئين السوريين الذين يعيشون في غازي عنتاب حوالي ٩٨٪، في حين كان يصل في سوريا إلى ٨٥٪.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

وضع تدفق اللاجئين طلبًا هائلاً على الخدمات البلدية، والموارد البشرية، والميزانية، جنبًا إلى جنب مع حاجز اللغة، وهذا يمثل التحديات الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى العمل التعاوني مع الوحدات البلدية الأخرى، والمؤسسات العامة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية غير الحكومية يلعب دورًا هامًا في فجوة القدرات، كما كانت قدرات المؤسسات غير مرضية.

المقومات الرئيسية للنجاح

يختلف هذا النهج عن نهج البلدان المضيفة الأخرى، لأنه لا يقتصر على توجيه اللاجئين إلى مخيمات تدعمهم بالمساعدات الإنسانية. ويعد العنصر الرئيسي لنجاح هذا المشروع هو الاعتقاد بأن تعزيز رعاية المحرومين سيدعم رفاه المجتمع بأسره، وأن مساعدة اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم اجتماعيًا، واقتصاديًا، ومنحهم حرية التنقل، والحماية سيجعلهم أكثر قدرة على تقديم المساهمات الاقتصادية للبلد المضيف.

الجوانب المبتكرة

وجدت بلدية غازي عنتاب وسيلة للتعامل في الوقت المناسب مع الاحتياجات المتغيرة للاجئين، والتكيف الخلاق مع الظروف، والإمكانيات المحدودة آخذة في الاعتبار تغير احتياجات من هم في أشد الحاجة. وأصبحت الإجراءات لدعم التماسك الاجتماعي هي الأولوية الأولى حين زاد ضعف سكان المدينة. ومن أجل توفير موارد إضافية، والابتكار في عملية تقديم الخدمات، بدأ تتعامل البلدية مع المنظمات، والوكالات الدولية، واعتمدت على آلية التخطيط، والتدخل المبنية على الأدلة من خلال مركز البحوث

الاجتماعية، وأنشأت خريطة المخاطر الاجتماعية للمدينة اعتمادًا على استقصاء في مختلف المناطق لجميع الأسر التي تعامل باللغتين العربية والتركية، ووضعتها في قاعدة بيانات يمكن الاطلاع عليها عبر الإنترنت، وتستخدم للتدخل بخدمات محددة في حالة الطوارئ. بالإضافة إلى ذلك، تم تأسيس مديرية مكتب الهجرة من أجل التنسيق مع المنظمات غير الحكومية الدولية، ونشر المعلومات عن حقوق اللاجئين.

توصيات تطوير المشروع

يمكن أن تستفيد البلديات الأخرى من تكرار هذا المشروع، بما أنها تلعب دورًا هامًا في طليعة أزمة اللاجئين. ولكي يمكن تكراره، يجب إجراء تحليل للاحتياجات الرئيسية من أجل تقديم برامج استجابة مبتكرة وموجهة للحاجة. لقد حان الوقت أن نفهم أن قضية الهجرة ليست مشكلة يجب حلها، ولكنها واقع يجب أن يدار.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

أنشئت وحدة إدارية خاصة داخل البلدية، وهي قسم شؤون المهاجرين الذي ينسق المهام بين المؤسسات العامة الأخرى من المدينة، فضلاً عن غيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية الشريكة، والمنظمات غير الحكومية التركية/ السورية المحلية، والوكالات الدولية.

من أجل خلق موارد إضافية والابتكار في تقديم الخدمات، تعمل بلدية غازي عنتاب مع المنظمات والوكالات الدولية مثل: اليونيسيف (من أجل «مشروع منع زواج الأطفال والإساءة للأطفال»)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (للمشروعات في مجال التدريب المهني، ودروس اللغة، ومشروع «التخفيف من تأثير الأزمة السورية على جنوب شرق منطقة الأناضول»)، والوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ) (لمشروع «عمالة اللاجئين السوريين»).

٢

الحوكمة

مجلس شباب مدينة الزرقاء

يريد مجلس شباب المدينة العمل بالتوازي مع المجلس البلدي المحلي لتعزيز المساءلة، وإشراك الشباب الأردنيين، واللاجئين الذين يعيشون في الزرقاء. سيكون مجلس الشباب نموذجًا لحملة وطنية تعمل على تعزيز مشاركة الشباب في العملية السياسية، والدعوة للقيادة المحلية، والمبادئ، والممارسات الديمقراطية، والحكومة الرشيدة لتعزيز التنمية.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
وحدة التنمية المحلية، بلدية الزرقاء، الأردن

المناطق المستهدفة
مدينة الزرقاء، الأردن

المستفيدون
الشباب (الأردنيون، واللاجئون، أعمارهم ١٨-٣٠)
في مدينة الزرقاء

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
مارس/ أذار ٢٠١٦ - مستمر

الكلمات المفتاحية
الحكومة، واللاجئون، والشباب

للاتصال
المهندس محمد الزواهرة، رئيس وحدة التنمية المحلية، zawahreh_m@yahoo.com
صفحة الفيسبوك:
/www.facebook.com/zarqa.yc

السياق والتحدي

وفقًا لتعداد السكان في عام ٢٠١٥، تقل أعمار نحو ٧٢٪ من الأردنيين عن ٣٠ عامًا. ويشكل مجموع سكان بلدية الزرقاء ١٤,٣٢٪ من سكان الأردن. وتستضيف البلدية أيضًا ٤٧,٧٧٣ لاجئًا سوريًا مسجلاً مع المفوضية؛ ومع ذلك، من المرجح أن يكون الرقم أعلى لأن العديد من اللاجئين لم يتم تسجيلهم، بما في ذلك الفلسطينيين، والعراقيين، والأفغان. وفي سياق تدفق اللاجئين، كانت بلدية الزرقاء تواجه العديد من التحديات الاجتماعية، والاقتصادية مثل عدم قدرتها على توفير الخدمات، والنقل العام، وخدمات المياه، والتعليم، وارتفاع معدلات البطالة، والتهديد الذي يمثله انضمام عدد من الشباب إلى التطرف العنيف.

في هذا الإطار، سمح إنشاء مجلس شباب البلدة للشباب الأردنيين، واللاجئين بمعرفة المزيد عن حقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة التي تتطلب الحاجة إلى قوانين عادلة، ومشاركة، وإشراك الجميع في التخطيط لضمان تكافؤ الفرص، وتحسين الخدمات التي تلبي احتياجات الجميع.

الإجراءات والنتائج

- تأسيس مجلس شباب المدينة بالتوازي مع مجلس الزرقاء البلدي.
- بناء القدرات، وتدريب مجلس الشباب على مختلف القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، والحكومة الرشيدة.
- تيسير متابعة ممثلي الشباب للمجلس البلدي.
- لقاءات مع المواطنين بحضور رئيس البلدية، وأعضاء المجلس البلدي للاستماع إلى احتياجات المواطنين.
- قام مجلس الشباب بإجراء تقييم لاحتياجات المدينة لتعزيز مشاركة المواطنين، ونقل نتائج هذه العملية إلى المجلس البلدي.
- استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي لجمع تعليقات المواطنين فيما يتعلق بنوعية خدمات البلدية، ولإيصال صوت المواطن إلى المجلس البلدي للاستجابة لاحتياجات المواطنين.
- إشراك اللاجئين في أنشطة الدعوة، وتقييم الاحتياجات بمجلس الشباب.

النتائج:

- **تعزيز الحوكمة:** من خلال عقد لقاءات حوارية بين الشباب والمجتمع المدني ورؤساء البلديات حول التكامل بين المجلسين والتخطيط التشاركي.
- **زيادة التماسك الاجتماعي بين السكان المضيفين واللاجئين:** من خلال إدراج اللاجئين في مجلس شباب البلدة لتحديد احتياجات الجميع، وتشجيع تبادل المعرفة بين الجميع.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

- صعوبة عملية التسجيل الرسمية لمجلس الشباب.
- العقبات أو محاولات الهيمنة على مجلس الشباب من مختلف المؤسسات.
- عدم وجود التمويل، والدعم المالي.

المقومات الرئيسية للنجاح

- تمنح وحدة التنمية المحلية ببلدية الزرقاء دعمًا غير محدود لمجلس الشباب.
- رؤية كبيرة، والهامات، وشخصيات، ورغبة من الشباب تجاه هذا المشروع.
- نجاح جهود الشباب في تنفيذ الزيارات الميدانية وعملية إشراك المجتمع المحلي.

الجوانب المبتكرة

خلال بناء القدرات، أجرى الشباب تدريب محاكاة حيث تم اعتماد حالات، وقضايا المجتمع الفعلية، وأجريت حملة دعوة حقيقية أسفرت عن إحداث تغييرات إيجابية.

توصيات تطوير المشروع

سيتوسع المشروع وفقًا لقانون البلديات: سيتم إنشاء مجلس محلي في جميع مناطق بلدية الزرقاء، وسوف يتم اختيار ممثليه وفقًا للأصوات الانتخابية. تلقت البلدية حاليًا تمويلاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتأسيس مجلس الشباب المحلي في حي ٤ (أحد أحياء بلدية الزرقاء الستة)، ويتألف من ٦٠ عضوًا.

من أجل تكرار المشروع في البلديات الأخرى، تتمحور التوصيات الرئيسية حول تعزيز الشفافية، والإنصاف، والتوازن بين الجنسين، والمساءلة. وأخيرًا، يجب على مجلس الشباب أن يكون مستقلاً تمامًا عن أي شكل من أشكال الهيمنة السياسية، وينبغي أن يكون مسجلاً رسميًا، وذلك لضمان حصوله على تمويل قانوني وعادل.

الموارد

- مبلغ التمويل: ٢٠,٠٠٠ دولار.
- الموارد البشرية: ميسر المشروع، المدربون، منسق المشروع.
- مصادر التمويل: ActionAid / الدانمرك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

- بلدية الزرقاء،
- منظمات المجتمع المدني،
- مجموعات الشباب،
- مجتمع الشباب السوري،
- قادة المجتمع،
- الجهات المانحة.

القسم

٢

التماسك الاجتماعي

التماسك الاجتماعي

تعزيز مهارات البقاء للمهجرين في شانلي أورفا

الهدف الرئيسي للمركز الاجتماعي في أورفا هو تعزيز مهارات مجتمع اللاجئين المتضررين من الحرب من خلال تحسين معيشتهم، واندماجهم الاجتماعي، والحد من آثار الأزمة وضمان الوصول الكامل للحقوق الأساسية ورفع مستوى الوعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
IMPR الإنسانية، تركيا

المناطق المستهدفة
محافظة ومقاطعات أورفا، جنوب تركيا

المستفيدون
المجتمعات المضيفة واللاجئون في محافظة أورفا

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ - ٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧

الكلمات المفتاحية
التماسك الاجتماعي، اللاجئون، سوريا، تركيا، شانلي اورفا، مركز اجتماعي

للاتصال
أوميت ألجان رئيس البرنامج بتركيا، IMPR الإنسانية
http://imprhumanitarian.org/en/urfa-/community-center

السياق والتحدي

تشهد منطقة أورفا تدفقًا عاليًا للاجئين السوريين. ولذلك، أنشأ المركز الدولي لبحوث السلام في الشرق الأوسط (IMPR) مركزًا اجتماعيًا لتقديم الخدمات وتحسين الاندماج الاجتماعي بين المجتمعات المضيفة واللاجئين. ويقترح IMPR إنشاء مشروع متعدد القطاعات يركز على الصحة والتعليم والنظافة والتغذية والحماية. وتعمم الحماية في جميع أنشطة المشروع لتلبية احتياجات الفئة المستهدفة على نحو كريم، لتحقق تدريجيا الإحساس بحياة طبيعية من أجل تحقيق التكامل في المجتمع المضيف على المدى الطويل. وتعد الحياة الكريمة خطوة أولى نحو الاندماج في المجتمع المضيف، في حين أن التعليم والتوظيف خطوات إضافية يجب اتخاذها.

تمكن المشروع من الوصول إلى ٤٧١٠٨ فردًا (منذ ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦)، منهم ٢٤,٧٢١ رجلاً، ٢٢,٣٨٧ سيدة، و٢٢,٠٥٢ طفلاً تحت سن ١٨، مما يبرز أهميته بالنسبة لاحتياجات اللاجئين. وكشفت دراسة الجدوى أن المركز الاجتماعي له دور محوري في تقديم الخدمات إلى اللاجئين خارج المخيمات والمجتمعات المضيفة من خلال توفير مصادر لكسب الرزق، والتعليم، والدعم النفسي، والاجتماعي، والأنشطة الثقافية، والتوعية.

الإجراءات والنتائج

تشمل أنشطة المركز الاجتماعي إدارة القضايا، وآلية التوجيه لجهة الاختصاص، والتوعية (الصحة الإنجابية، وعمالة الأطفال، الحقوق الأساسية، الحوسبة، ومهارات إجراء المقابلات الشخصية، ومهارات الاتصال، السيرة الذاتية) وتقديم المشورة المعلوماتية، نقاط متنقلة لحماية المعلومات، الالحاق بالتعليم، ترجمة الوثائق وأنشطة التوعية.

الإجراءات الرئيسية المتبعة خلال هذا المشروع:

- الأنشطة المنظمة في المراكز الاجتماعية: دورات اللغة التركية والعربية للاجئين السوريين والموظفين الأتراك، الأنشطة الترفيهية والدورات التقنية؛
- تنظيم ندوات بالمجتمعات المضيفة والجامعات المحلية لنشر الوعي حول الوضع السوري؛
- تأسيس خدمة صحية أولية؛
- توفير التعليم المناسب، المشورة القانونية، وغيرها للاجئين في أورفا باستخدام الأدوات المحلية لحقوق الإنسان؛
- تحديد ضحايا التعذيب لتسهيل حصولهم على المشورة النفسية، والاجتماعية وغيرها من العلاجات ذات الصلة التي تقدمها الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية التركية؛
- إتاحة أنشطة ربحية لدعم الاكتفاء الذاتي للاجئين؛
- تسهيل وصول الأطفال السوريين لخدمات التعليم غير النظامي وخلق جو ودي يمكن أن يساعد الأطفال اللاجئين على الاندماج في المجتمع التركي.
- إنشاء "صندوق ذوي الاحتياجات الخاصة" لتلبية الاحتياجات الملحة للسوريين المعرضين للخطر الشديد وأفراد المجتمع المضيف من خلال تقديم مساعدات عينية.
- إنشاء "مشاريع مبادرة الجماعة" لخلق قيمة اجتماعية وترك تأثير واضح على المجتمعات المحلية.

النتائج:

⊙ **زيادة التماسك الاجتماعي بين السكان المضيفين واللاجئين:** من خلال أنشطة موجهة إلى كل من المجتمع المضيف واللاجئين وتهدف إلى تلبية احتياجات اللاجئين، وزيادة

وعي المجتمع المضيف بالوضع السوري، وخلق بيئة اجتماعية ودية من خلال إنشاء مراكز اجتماعية.

- **تعزيز الاندماج الاجتماع والاقتصادي للاجئين:** بفضل المشروع تمكن اللاجئون من تعلم أنشطة محددة، على سبيل المثال، تقنيات الفنون والحرف من أجل بيع المنتجات اليدوية في السوق التركي، لتحقيق قدر أكبر من التكامل الاقتصادي مع المجتمع المضيف.
- **تحسين تقديم الخدمات:** دورات اللغة العربية للموظفين الأتراك الذين يتعاملون مع اللاجئين السوريين مكنتهم من التواصل بشكل أفضل مع اللاجئين، مما أدى إلى تحسين تقديم الخدمات.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

- ضمان وصول خدمات المركز لجميع المستضعفين يمثل تحديًا بسبب مختلف العراقيل، مثل عدم كفاية مرافق النقل أو صعوبة الظروف الصحية.
- عدم توافر الإمكانات الكافية يحول دون الوصول لعدد أكبر من المستحقين للدعم والخدمات.
- تمثل قوائم الانتظار للأنشطة تحديًا هامًا وخطيرًا، نظرا لصعوبة الوصول إلى جميع السكان المستهدفين.

المقومات الرئيسية للنجاح

- تقديم تحليل حقيقي لاحتياجات اللاجئين وتنفيذها في الوقت المناسب من خلال التعاون والتنسيق مع مقدمي خدمة آخرين وذلك بفضل كفاءة آلية التوجيه الصحيح وخدمات إدارة القضايا في المراكز الاجتماعية وآلية المتابعة.
- زيادة الاندماج الاجتماعي من خلال أنشطة موجهة إلى كل من المجتمع المضيف واللاجئين، بما في ذلك النساء والأطفال والرجال.
- دورات اللغة العربية للموظفين الأتراك الذين يتعاملون مع اللاجئين السوريين مكنتهم من التواصل بشكل أفضل مع اللاجئين، مما أدى إلى تحسين تقديم الخدمات.

الجوانب المبتكرة

- توسيع نطاق أنشطة التوعية لتشمل المستفيدين الذين ليس لديهم إمكانية للاستفادة من أنشطة المركز متعدد الخدمات. وعند الانتهاء من هذه الدورات، يحصل المشاركون على شهادات.
- إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال الذين يعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة من خلال توفير المساحات الصديقة للطفل والدعم النفسي والاجتماعي.

توصيات تطوير المشروع

أحد المكونات الرئيسية لهذا المشروع هو بناء قدرات عاملي IMPR في مختلف المجالات، مثل كتابة مقترح المشروع، إدارة دورة المشروع، وإدارة الشؤون المالية، والأمن... إلخ. وهو ما يساعد على أن يكون المشروع مستدام ماليًا ويعزز فرص التقدم للحصول على تمويل في المستقبل. كما يعتمد هذا المشروع بشكل كبير على الدعوة سواء على المستوى المحلي في أورفا أو على المستوى المركزي في أنقرة لتشجيع السلطات الحكومية والمحلية للسيطرة على تمويل المركز الاجتماعي. ويفضل إقامة تعاون قوي مع البلدية لتعزيز فرصة إنشاء مشروع من هذا النوع.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

يمول هذا المشروع "المساعدات الإنسانية وإدارة الحماية المدنية (ECHO) للمفوضية الأوروبية" من خلال المجلس الدنمركي للاجئين. وتعمل IMPR الإنسانية على تنفيذ المركز الاجتماعي في أورفا. وكان مكتب الولايات المتحدة لشؤون السكان واللاجئين والهجرة (BPRM) في وزارة الخارجية الأميركية الجهة المانحة الرئيسية حتى نهاية سبتمبر/ أيلول ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين مولت الوزارة الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) المشروع عبر الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GIZ) ومنظمة الرؤية العالمية (WVI).

الموارد:

- مبلغ التمويل: ٢,٥١٣,٠٠٠ دولار (لمدة ٢ سنة – BMZ من خلال WVI) و٩٤٨,٥٤٠ يورو (لمدة ٢ سنة من خلال GIZ) بالإضافة إلى مساهمة القيادة العامة IMPR تبعا للاحتياجات.
- الموارد البشرية: يتألف فريق العمل من ٤٨ شخصًا، من بينهم مدير المشروع، المسؤول عن المشروع، مسؤول الرصد والتقييم والمالية واللوجستية، تكنولوجيا المعلومات / قاعدة البيانات، مترجم، أخصائي اجتماعي، مسؤول التوعية ومساعد، المسؤول النفسي ومساعد، مدير القضايا ومساعدون، مسؤول حماية ومساعدون، علماء نفس، طبيب أمراض نساء، طبيب أمراض جلدية، معالج نفسي، سائقون وعمال نظافة، موظف استقبال، موظف اتصالات، مشرف، ومتطوعون.
- مصادر التمويل: مكتب الولايات المتحدة لشؤون السكان واللاجئين والهجرة (BPRM) من خلال المجلس الدنمركي للاجئين– بين ٢٠١٣–٢٠١٥، BMZ (GIZ و WV) بين ٢٠١٥–٢٠١٧.

٢

التماسك الاجتماعي

تعزيز التماسك الاجتماعي في بلدية السرحان

بسبب وصول عدد كبير من اللاجئين السوريين، طرحت بلدية السرحان، التي تقع في محافظة المفرق على الحدود مع سوريا، مختلف الأنشطة، والمشروعات التي تعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي، والتعايش السلمي بين السكان المضيفين، واللاجئين. ومن خلال التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات المانحة، يجري تعزيز الوعي الاجتماعي، والتفاهم بين المجموعتين.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
وحدة التنمية الاجتماعية والمحلية، بلدية السرحان

المناطق المستهدفة
بلدية السرحان، الأردن

المستفيدون
اللاجئون السوريون، والمواطنون الأردنيون الذين يعيشون في السرحان

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
٢٠١٢ - مستمر

الكلمات المفتاحية
التماسك الاجتماعي، اللاجئون، التوترات الاجتماعية، التحديات، المخاطر، السرحان، الأردن

للاتصال
علي الحرافشة، رئيس بلدية السرحان:
ali.harafsh@yahoo.com
محمد عوض كليف:
mmohammaddd@yahoo.com

السياق والتحدي

منذ بداية الصراع، استضافت بلدية السرحان ١٦,٠٠٠ لاجئ سوري، يشكلون نحو ٥٠٪ من مجموع سكانها (٣١,٠٠٠). وأدت هذه التغيرات الديموغرافية إلى زيادة الضغط على قطاع الخدمات، على سبيل المثال، التعليم، والمرافق الصحية، والبنية التحتية، كما وضعت ضغوطًا على القطاع الاقتصادي؛ حيث أدى التنافس على فرص العمل إلى ارتفاع معدل البطالة (حوالي ٣٠٪)، وانخفاض مستويات الدخل، وارتفاع معدل الفقر (حوالي ٢٠٪). وكان لهذا أيضًا تأثير سلبي على القطاعات الأمنية، والاجتماعية؛ حيث أدت الاختلافات الثقافية إلى نشأة التوترات الاجتماعية، وحالة من الغضب التي أسفرت عن عمليات تحرش، وعنف تجاه اللاجئين، خاصة النساء.

ويهدف نهج خطوة بخطوة الذي تتخذه بلدية السرحان إلى إيجاد حلول دائمة لمختلف المشكلات عن طريق رفع مستوى التعاون بين السكان المضيفين واللاجئين السوريين. ومن خلال تقاسم المسؤوليات، وإقامة العلاقات الشخصية، تم تعزيز التماسك الاجتماعي، والتعايش السلمي. ومن ناحية أخرى، يهدف المشروع أيضًا إلى تحسين الخدمات الحضرية: على سبيل المثال، ساعدت مجموعة تتألف من سكان محليين ولاجئين سوريين في جمع النفايات، وتطهير البيئة، وتعزيز التماسك الاجتماعي في وقت واحد.

الإجراءات والنتائج

- تنظيم لقاءات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، والسماح لهم بالتعبير عن شكاواهم، وفهم مشكلات، ومخاوف، وتصورات بعضهم البعض على نحو أفضل.
- إجراء تحليل للوضع العام، والنتيجة التي تم تبادلها مع الوزارات، والحكومة الأردنية.
- إنشاء مجموعات عمل من المسؤولين الممثلين للسلطات المحلية.
- إنشاء مجموعة عمل محلية لدراسة قضية التماسك الاجتماعي، والاندماج الاجتماعي في المقام الأول.
- وضع خطة للنشاط من قبل لجان تتألف من ممثلي اللاجئين السوريين، والأردنيين من مختلف الفئات، خاصة القطاع الخاص، ومراقبة تنفيذها.
- التعاون مع الجهات المانحة لتمويل المشروعات الصغيرة التي تخدم ١٠٠ من الرجال والنساء الشباب (على سبيل المثال الأنشطة التعاونية مثل جمع النفايات، وتنظيف الشوارع، وإنتاج المخللات، وإنشاء ورشة لإنتاج الملابس ذات الجودة العالية... إلخ).
- التعاون مع القطاع الخاص لتوفير ٣٠٠ فرصة عمل.
- إطلاق المبادرات الاجتماعية لرفع حالة الوعي بالمشكلات الاجتماعية (مثل الأنشطة الرامية إلى تعزيز الشبكات السياسية بين المجتمع المضيف، واللاجئين من خلال اجتماعات تشاركية، وورش عمل حول القضايا السياسية المحلية).

النتائج:

- **تحسين الخدمات الحضرية:** إنشاء مجموعات تتألف من السكان المحليين، والسوريين تستجيب للتحدي المتمثل في التخلص من النفايات، وتساعد على خلق فرص عمل للمجموعتين، وتنظف الشوارع، وتحد من مشكلة النفايات.
- **تعزيز الحوكمة:** نجح التعاون، والمشاركة، وتقاسم المسؤوليات داخل المجتمع، ومع الوزارات، والجهات الحكومية الأخرى في تحسين الإدارة المنسقة للمشروعات فضلاً عن تنسيق أفضل لتقديم الخدمات، وهذا يفيد اللاجئين والسكان المضيفين.

- **تعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمع المضيف واللاجئين:** تنظيم لقاءات اجتماعية شهرية بين الأردنيين، والسوريين لتسهيل التكامل والتماسك الاجتماعي والاندماج. كما تم بناء ملعب لكرة القدم يخدم الشباب الأردني، والسوري، لتعزيز التماسك الاجتماعي، والاندماج بين الشباب الأردنيين، والسوريين.
- **تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي و/أو توفير سبل العيش المستدام للاجئين:** خلق فرص العمل، والتنمية الاقتصادية من خلال إنشاء مصنع لإنتاج المخللات يعمل به ٢٠ أردني وتسعة لاجئين سوريين: يدعم صاحب العمل المزارعين المحليين الذين ينتجون الخضار، والفواكه العضوية، ويشتري منتجاتهم ويعالجها في مصنعه لبيع المنتجات في الأردن وخارجها. وفر المصنع فرص عمل لكلا المجموعتين، وعزز إنتاج الغذاء، والتنمية الاقتصادية المحلية. وعلاوة على ذلك، يتم بناء ورشة لتشغيل ١٠٠ أردني و١٠٠ لاجئ سوري لإنتاج ملابس ذات جودة عالية: بالإضافة إلى توفير ٢٠٠ فرصة عمل إضافية، ويجري تحسين ظروف العمل وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

- محدودية الموارد: فاقمت الزيادة السكانية ديون البلدية، بالإضافة إلى أن نحو ٦٥٪ من إجمالي ميزانية البلدية يتم إنفاقه على رواتب موظفي إدارة البلدية. ونتيجة لذلك، لا يتبقى سوى قدر محدود من الموازنة لتقديم الخدمات، والمساعدات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، لا تقدم المنظمات المانحة، أو الحكومة المركزية الأردنية ما يكفي من الموارد البشرية، والدعم المالي للبلدية، مما يعرض الأنشطة والمشروعات لخطر الفشل، ويقلل احتمال تحقيق النتائج المتوقعة.
- وصول اللاجئين إلى سوق العمل في الأردن: استنفدت الكثير من العائلات السورية مدخراتها، وأصبحت في حاجة ماسة إلى إدرار الدخل لكسب العيش. منذ شهر أبريل/نيسان عام ٢٠١٦، فتحت الحكومة الأردنية سوق العمل أمام السوريين. ومع ذلك، ونظرًا إلى أن أصحاب العمل هم من يحصلون على تصاريح العمل لموظفيهم، يعتمد توظيف السوريين إلى حد كبير على رغبة ومشاركة أصحاب العمل. وفي بعض الحالات، تستغل الشركات، بشكل غير قانوني، العمالة السورية مما يقلل أيضًا الفرص أمام الأردنيين.

المقومات الرئيسية للنجاح

- خلق فرص عمل وكذلك زيادة الوعي حول القضايا الاجتماعية لكل من اللاجئين السوريين، ومضيفيهم من خلال التعاون مع القطاع الخاص، والمنظمات المانحة.
- نجاح التعاون، والمشاركة، وتبادل المسئوليات داخل المجتمع، وكذلك مع الوزارات، والجهات الحكومية الأخرى.
- إقامة علاقات شخصية على المستوى المحلي أمر بالغ الأهمية لفهم احتياجات الفئات السكانية المختلفة، وضمان المشاركة الفعالة، وإتاحة الفرصة لإجراء التنسيق الفعال مع مقدمي الخدمات والمنظمات.
- تعزز أنشطة شغل وقت الفراغ التماسك الاجتماعي، وكذلك تجلب المتعة للناس، خاصة الشباب والنساء، الذين غالبًا ما يفتقرون إلى الأماكن العامة للمشاركة في الحياة الاجتماعية.
- توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات يضمن التعاون المستمر ويحد من الصراعات.
- زيارات المتابعة التي تقوم بها السلطات المحلية تضمن الاستدامة.
- نجاح المشروع يعتمد على العديد من أصحاب المصلحة بما في ذلك: المجتمع المحلي (المواطنون واللاجئون)؛ البلدية؛ المنظمات المحلية؛ والمنظمات الدولية.

الجوانب المبتكرة

- خلق فرص العمل السريع والتعاون من أجل تشجيع ذوي المهارات على استخدام مهاراتهم في البلدية.
- إشراك كل من اللاجئين ومضيفيهم في جميع الأنشطة، والمشروعات، على سبيل المثال، اجتماعات، وورش عمل مشتركة لكلتا المجموعتين في القضايا البلدية السياسية.
- الأخذ دائمًا بعين الاعتبار أن تعزيز التماسك الاجتماعي، والإدماج الاجتماعي بين اللاجئين السوريين، ومضيفيهم هو الأساس للتعايش السلمي بين المجموعتين.

توصيات تطوير المشروع

- تكرار هذا المشروع وأنشطته يعتمد إلى حد كبير على توفير الموارد الكافية، والدعم من كل من الحكومة المركزية، والمنظمات المانحة. ومن التوصيات الأخرى لتكرار المشروع:
- تحديد الإستراتيجية وتوقيت تنفيذها، فضلاً عن الإمدادات اللوجستية اللازمة لنجاح المشروع.
- تنمية الموارد البشرية، والتدريب لموظفي البلدية على تحقيق أهداف البرنامج بطريقة مرضية.
- إنشاء مساحات إضافية خضراء واجتماعية، وتعزيز تدابير تستهدف منع زواج الأطفال، وخلق المزيد من فرص العمل لكلتا المجموعتين.
- عقد لقاءات مع الشركات الدولية (القطاع الخاص)، على استعداد لتمويل مشروعات التماسك الاجتماعي، وتقديم مبادرات خلاقة تشجع القطاع الخاص على الاهتمام بمثل هذه المشروعات.
- إنشاء المزيد من الشراكات مع القطاع الخاص واستخدام إمكانات الشركات متعددة الجنسيات، على سبيل المثال، من خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- بعد تأسيس الشبكات والشراكات، ينبغي أن يعمل الشركاء على إجراء تقييم مشترك للسياق، وتحديد الاحتياجات، والحلول، ووضع الخطط لضمان مشاركة جميع الشركاء.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

تعاونت بلدية السرحان مع مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات، والمنظمات المانحة، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص. وتعد مشاركة الهياكل الحكومية في اجتماعات التنسيق أمر حاسم لنجاح تنفيذ المشروعات، والأنشطة المخططة. وقد شارك ممثلي اللاجئين، والمجتمع المضيف في عمليات تحديد الاحتياجات، والثغرات، وبعد ذلك في عملية التخطيط (النهج التشاركي).

٣

التماسك الاجتماعي

التجمع السوري الاجتماعي – مراكز متعددة الخدمات

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز قدرة اللاجئين على الوصول إلى الخدمات، وتسهيل اندماجهم، وتعزيز مرونة المجتمعات المحلية المضيفة، وتسهيل التماسك الاجتماعي. لهذا الغرض، يوفر التجمع السوري الاجتماعي للاجئين التعليم الرسمي، وغير الرسمي، والتدريب المهني، وفرص العمل، وخدمات الصحة، والصحة العقلية، والدعم النفسي الاجتماعي، والمساعدة القانونية، والإحالة إلى النظام العام التركي.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
منظمة التجمع السوري الاجتماعي

المناطق المستهدفة
أنطاكية، تركيا

المستفيدون
اللاجئون السوريون، والعراقيون، والفلسطينيون داخل المجتمع المضيف التركي

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٥ – مستمر

الكلمات المفتاحية
التماسك الاجتماعي، تركيا، سوريا، اللاجئون، المنظمات غير الحكومية، التوترات الاجتماعية

للاتصال
ياسمين حلوبي، مدير مشروع التجمع السوري الاجتماعي،
y.haloubi@gmail.com
www.ssg.org.tr

السياق والتحدي

نظرًا لتزايد عدد اللاجئين السوريين في تركيا، يتعرض نظام الخدمات العامة التركي لضغوط متزايدة مما أسفر عن فترات انتظار طويلة، وتثبيط الناس عن استخدامها وخلق حالة من الغضب لدى المواطنين الأتراك. ونظرًا لعدم دراية معظم السوريين بالإجراءات الإدارية، والبيروقراطية، والحواجز اللغوية، فإنهم يحجمون عن اللجوء للنظام العام التركي. ولذلك، يوفر مركز التجمع السوري الاجتماعي خدمات متعددة لجميع اللاجئين مجانًا، مما يقلل من حالة الغضب والتوتر بين اللاجئين، والمجتمع المضيف، ويحسن نوعية الخدمات.

ويعد توفير الخدمات المجانية، والأنشطة المشتركة بالإضافة إلى الإرشادات الأساسية للبحث عن عمل، جانب مهم من المشروع بالنسبة للاجئين المستضعفين ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع المضيف، لأن الكثير منهم غير مسجل، وغير قادر على الحصول على خدمات مثل الصحة، والتعليم في المرافق التركية. ويعمل التجمع السوري الاجتماعي بالاشتراك مع السلطات التركية على توفير الخدمات الأساسية بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: خدمات الرعاية الصحية الأولية، وخدمات التسجيل، والمساعدة القانونية، ودورات التعليم، والتدريب المهني، وتطوير المهارات، ومواد الإغاثة.

الإجراءات والنتائج

- **الأنشطة المشتركة:** دورات اللغة التركية والعربية للأتراك والسوريين، وأنشطة موسيقية، وعروض سينمائية، وعروض الساحر، وحفلات موسيقية، ومهرجانات للطهي، ورحلات مشتركة للمتاحف، وزيارات للاجئين كبار السن، والأيتام، وأنشطة رياضية لتعزيز التواصل الاجتماعي بين اللاجئين، والمجتمع التركي.
- **أنشطة سبل العيش المشتركة:** تدريب مهني، وتدريب على النقد مقابل العمل، واستشارات قانونية، وتوجيه لإيجاد فرص عمل للاجئين.

النتائج:

- **تعزيز الحوكمة:** تخفف الأنشطة المشتركة العبء على النظام العام التركي، وتعزز التنسيق مع الأجهزة الحكومية التركية في تقديم الخدمات.
- **زيادة التماسك الاجتماعي بين المجتمع المضيف واللاجئين:** عززت أنشطة التجمع السوري الاجتماعي التماسك الاجتماعي من خلال تقديم الثقافة العربية للأتراك، والثقافة التركية للاجئين عبر الأنشطة المنظمة المشتركة.
- **تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي و/أو توفير سبل العيش المستدام للاجئين:** تؤدي أنشطة التجمع السوري الاجتماعي لزيادة فرص حصول اللاجئين على المعلومات، والخدمات مما ييسر حصولهم على فرص عمل، ويعزز فرص تنمية مهاراتهم، وحصولهم على التدريب المهني وفقًا لمقتضيات السوق، والمصلحة، والقدرات الفردية، وزيادة فرص حصولهم على دعم للمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى تحسين أوضاع المستضعفين، وتقليل اعتمادهم على المساعدات الإنسانية أو الخارجية، على المدى البعيد.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

حاجز اللغة هو العائق الرئيسي أمام اندماج اللاجئين في المجتمع التركي.

المقومات الرئيسية للنجاح

تقديم الدعم والتمويل للمشروعات الإنسانية.

الجوانب المبتكرة

- إشراك اللاجئين ومضيفيهم في إدارة المشروعات واتخاذ القرارات.
- التنسيق الوثيق مع البلديات التركية والإدارات والوزارات.
- توفير مجموعة من الخدمات المتكاملة في مشروع واحد.

توصيات تطوير المشروع

يتم الآن تنفيذ أنشطة التجمع السوري الاجتماعي في ثلاث مدن تركية: مرسين، وأضنة، وأنطاكية، ويخطط التجمع السوري لبناء مركز جديد في إسطنبول في عام ٢٠١٨، وتوسيع أنشطته في لبنان، وألمانيا، وكندا كذلك.

لتكرار هذا المشروع، نحتاج لمختلف أنواع الدعم من جميع أصحاب المصلحة: المستفيدون، والجهات المانحة، والمجتمعات المضيفة. وينبغي على جميع الأطراف العمل معًا والتنسيق لرفع مستوى تلك الأنواع من البرامج.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

يتم تنظيم جميع مشروعات وأنشطة التجمع السوري الاجتماعي بالتعاون مع السلطات المحلية، وبإذن من السلطات التركية على المستوى المركزي. يشير التجمع السوري الاجتماعي أيضًا إلى النظم العامة وغيرها من المنظمات الإنسانية العاملة في تركيا.

الموارد:

- مبلغ التمويل: ٨٥٠,٠٠٠ يورو لأنشطة التماسك الاجتماعي لمدة عام واحد.
- الموارد البشرية: ٣٠٠ موظف مؤهل للعمل في الميدان.
- مصادر التمويل: الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى.

٤

التماسك الاجتماعي

تعزيز التماسك الاجتماعي بين مجتمعين وتنمية القدرات المؤسسية

يهدف هذا المشروع إلى دعم اللاجئين السوريين بتقديم المشورة في مجال الصحة، والتعليم، والإسكان، والعمالة، بالإضافة إلى المناحي الإنسانية، والنفسية الاجتماعية، والقانونية. ويدعم الإدماج الاجتماعي للاجئين في المجتمع التركي من خلال إنشاء هيكل مؤسسي وتحديد استراتيجيات فعالة. وتم تنفيذ المشروع من خلال إنشاء مركز تنسيق مجتمعي في سلطانبيلي، اسطنبول، وتقييم ميداني سمح بجمع كل المعلومات اللازمة، بما في ذلك المعلومات الديموغرافية عن أسر اللاجئين في المنطقة في قاعدة بيانات على الإنترنت. وأنشئ داخل مركز التنسيق مركز مجتمعي يستوعب اللاجئين في مختلف الفئات الموضوعية من التعليم إلى الاستشارات القانونية. كما ساعد إجراء استبيان مفصل لقياس وجهة نظر المجتمع التركي تجاه اللاجئين السوريين على إنشاء برنامج من الأنشطة التي تعمل على تعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعين.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
بلدية سلطانبيلي وجمعية الإغاثة والتضامن لشؤون اللاجئين وطالبي اللجوء

المناطق المستهدفة
لاجئون يقيمون في سلطانبيلي والجانب الأناضولي من اسطنبول، تركيا

المستفيدون
أسر اللاجئين السوريين

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
١٤.١٢/١٢/٢ - مستمر

الكلمات المفتاحية
سوريا، اللاجئين، التماسك الاجتماعي، مركز التنسيق، تركيا، سلطانبيلي

للاتصال
خليل ابراهيم اكنج: المنسق العام
رقية جولر: مسؤول الاتصال ببلدية سلطانبيلي
rukiye.guler@sultanbeyli.bel.tr
www.multeciler.org.tr

السياق والتحدي

في ظل تدفق اللاجئين، واجهت تركيا مشكلات على أصعدة مختلفة. ومن ثم، بدأت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات توفير مساعدة طوعية للاجئين في العديد من المدن. ولكن نظرًا لغياب التنسيق والمعلومات الخاصة بأوضاع أسر اللاجئين، كان هناك تأخير في تقديم مساعدة مستدامة، وفعالة في هذا المجال. وفي هذا السياق، تعمل جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة بطريقة منسقة لدعم اللاجئين من خلال إنشاء مركز مجتمعي، وجداول استشارية موضوعية.

الإجراءات والنتائج

- ٤ ورشات عمل مع منظمات غير حكومية محلية وجامعات ومؤسسات عامة ومتطوعين في منطقة سلطانبيلي لتحديد إستراتيجيات التنسيق الفعال للعمل.
- إنشاء مركز التنسيق.
- إعداد تقارير اجتماعية للأسر اللاجئة: تم جمع البيانات الديموغرافية المتعلقة بـ ٢٠٢٣ أسرة و ١٠٨٠٠ شخصًا من خلال تقييم ميداني مباشر؛
- تم حفظ جميع البيانات المأخوذة من الأسر والأشخاص عبر الإنترنت من خلال SUKOM، وهو برنامج تم إنشاؤه لغرض جمع المعلومات، وتحديثها.
- إنشاء مركز مجتمعي متعدد الوظائف.

النتائج:

- **تنسيق فعلي:** من خلال تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة ذات الصلة، والاستمرار في تنسيق العمل، وتفعيل جمعية للاجئين.
- **تطوير قاعدة البيانات النوعية:** من خلال إنشاء قاعدة البيانات النوعية، ورصد الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، والمعلومات، والاحتياجات الشخصية والعائلية، أظهرت واحدة من النتائج الرئيسية لجمع البيانات إمكانية أن يستفيد اللاجئين من الخدمات المقدمة بالإضافة إلى الحاجة إلى تكرار تقديم تلك المساعدات.
- **تكامل الخدمات المنفذة في المركز المجتمعي:** تم إنشاء مركز مجتمعي لصحة اللاجئين، وتعليمهم، وتقديم الخدمات الاجتماعية، والمساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى تقديم خدمات الإيواء، والاستشارات القانونية، والنفسية، والاجتماعية، وتوفير فرص عمل. كما تمد هذه الخدمة أيضًا الحكومة المركزية بكافة المعلومات المتعلقة بالهوية.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

- ليست جميع المؤسسات على استعداد للتنسيق.
- قضية التمويل وقيود الميزانية.
- صعوبات الاعتماد على القدرات المحلية لدراسة أوضاع اللاجئين.

المكونات الرئيسية للنجاح

- الإصرار.
- التمويل.
- الخبرة بالمجال.

الجوانب المبتكرة

يتميز عمل بلدية سلطانبيلي بنهج تكاملي في تقديم الخدمات للاجئين. فبدلا من تقديم حلول مؤقتة، يقدم منظورًا دائمًا ومستدامًا. ويجمع التنسيق الفعال أنشطة جميع اللاجئين الذين يعيشون في المنطقة ويرصد النتائج الاجتماعية والاقتصادية لتلك الأنشطة.

توصيات تطوير المشروع

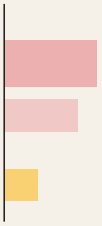

- تيسر قاعدة البيانات على الإنترنت إجراءات متابعة كافة الأعمال التي يتم إنجازها، وكذلك التنسيق بين الأطراف: هذا البرنامج يمكن تطويره وتوسيع نطاقه في اسطنبول وعلى نطاق أوسع أيضًا.
- يمكن استخدام مركز سلطانبيلي المجتمعي كمثال على اتباع نهج متكامل تجاه اللاجئين كما يمكن توسيعه.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

- جمعية الإغاثة والتضامن لشؤون اللاجئين وطالبي اللجوء: من أجل حل المشكلات المالية للبلدية تدعم الجهات الفاعلة ذات الصلة الجمعية.
- عززت الجمعية قدرتها المؤسسية ومهارات عدد من العاملين في مساعدة اللاجئين بدعم من وكالة التعاون الفني الألماني (GIZ) و Welt Hunger Hilfe.
- تدعم مؤسسة عزيز محمود عدي تمويل عمل الأطباء السوريين في مركز سلطانبيلي المجتمعي وكذلك عمل المساعدة الإنسانية.
- المنظمة الدولية للمعوقين تدعم الخدمات المقدمة للاجئين المعوقين.

الموارد:

- مبلغ التمويل: ١,٥ مليون يورو.
- الموارد البشرية: موظفو البلدية، موظفو جمعية الإغاثة والتضامن لشؤون اللاجئين وطالبي اللجوء، مشروع Welt Hunger Hilfe، بالإضافة إلى مانحين ودعم من القطاع الخاص.
- مصادر التمويل: بلدية سلطانبيلي، Welt Hunger Hilfe.

٥

التماسك الاجتماعي

دورة مركز زعتري المجتمعي

يهدف المشروع إلى إنشاء مركز لتعلّم الحياكة والحاسوب والتجميل، بالإضافة إلى قاعات تدريس تعقد دورات متنوعة للسوريين والأردنيين الذكور والإناث من مختلف الأعمار.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
بلدية الزعتري والمنشية

المناطق المستهدفة
بلدية الزعتري والمنشية, الأردن

المستفيدون
الأردنيون والسوريون من سكان البلدة

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
مستمر

الكلمات المفتاحية
مركز مجتمعي , لأردن, للاجئين

للاتصال
المهندس شاكر بني خالد
shaker199@yahoo.com

السياق والتحدي

إثر اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١، بدأ تدفق اللاجئين على مخيم الزعتري. إلا أنّ الكثير من العائلات اللاجئة تركت المخيم وقررت السكن في قرية الزعتري نظرًا لصلات القربى مع أهالي القرية. وقدّم أهالي القرية بعض الأراضي للقادمين كي يبنوا عليها الخيام والكرفانات التي تطوّرت فيما بعد لتصبح بيوتًا.

وتزايد عدد السوريين حتى بات يوازي عدد الأردنيين مما سبب ضغطًا هائلاً على الخدمات الصحية، والتعليمية، والبنية التحتية التي تقدمها البلدية. كما واجهت البلدية تحديًا ينجم عن القناعة الراسخة باقتصار دورها على الجانب الخدمي وعدم اضطلاعها بدور اجتماعي. بالإضافة إلى أن عدم الاختلاط بين المجتمعين الأردني والسوري نظرًا لاختلاف الثقافات كان يمثل تحديًا كبيرًا.

الإجراءات والنتائج

- تجهيز مبنى من ٨٠٠ متر مربع تابع للبلدية كمركز يضم: (١) صالون تجميل (٢) مركز خياطة (٣) مركز كمبيوتر (٤) مركز ثقافي لتعليم القراءة والكتابة والقرآن الكريم؛
- تنظيم نشاطات، ودورات تعليمية، وتدريبية في كل قسم من أقسام المركز تضم نساء أردنيات، ولاجئات، أو رجال أردنيين، ولاجئين. وتأهيل وتدريب أكثر من مائتي سيدة على الحياكة والتجميل ومحو الأمية ومهارات الحاسوب؛
- تأمين رواتب للمدربات السوريات؛
- التواصل مع شركاء (مثلاً، جامعة كولومبيا وجمعية دار الياسمين الفرنسية والجمعيات المحلية) لتوفير معدات المركز من ماكينات وكمبيوترات ولتأمين إدارة النشاطات واستمرارها؛
- تعاون البلدية في توفير المبنى، وتأمين الكهرباء، والماء، والإدارة العامة لأنشطة هذا المركز.

النتائج:

- **زيادة التماسك الاجتماعي بين المجتمعين اللاجئ والمضيف:** تحسين التقارب والتفاهم بين المجتمعين المحلي واللاجئ؛
- **زيادة إدماج اللاجئين اجتماعيًا واقتصاديًا و/أو توفير سبل العيش المستدام:** تحسين مهارات السيدات من المجتمعين المحلي، واللاجئ عبر بناء القدرات، والدورات التدريبية، وتوفير فرص لبيع أعمالهن اليدوية، وتحسين الوضع المعيشي لبعض المدربات السوريات عبر توفير رواتب شهرية لهنّ.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

- أهم تحدي هو الخوف من انقطاع العمل بسبب ضعف الموارد المالية.
- صعوبة تسويق المنتجات.
- غياب الاستقرار الوظيفي لدى العاملات.

المقومات الرئيسية للنجاح

- مثل تواجد أكثر من جمعية من المجتمع المحلي في مبنى البلدية للعمل معًا نواة للتواصل المجتمعي بين سيدات البلدة السوريات والأردنيات.

الجوانب المبتكرة

- توفير الماكينات وأجهزة الكمبيوتر وصالون التجميل.
- استقطاب المدربات السوريات وتشغيلهن.
- التشارك بين الجمعيات في إدارة النشاطات.

توصيات تطوير المشروع

وسعت البلدية مشروع الخياطة وأنشأت مشغلاً جديدًا يتسع لعشرين ماكينة خياطة، ومازال العمل بالمشروع مستمرًا وكذلك البحث عن مصادر تمويل.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

- جمعيات القرية.
- جمعيات أجنبية.
- جامعات.
- البلدية.

الموارد:

- قيمة التمويل: كلفة المبنى (١٠٠ ألف دينار أردني)، الكلفة التشغيلية (٥٠٠ دينار شهريًا)
- الموارد البشرية: متطوعون، وجمعيات غير حكومية، بالإضافة إلى البلدية.
- مصدر التمويل: موازنة البلدية، البنك الدولي (مشروع الطوارئ والتكيف المجتمعي)، والجمعيات الأهلية

٦

التماسك الاجتماعي

برنامج مدرسة التكيف

يستهدف برنامج مدرسة التكيف AKDEM أطفال المهاجرين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٤ عامًا، والذين لم يلتحقوا بالمدارس بسبب الجنسية، والإقامة، والحواجز اللغوية. يتم تعليم الأطفال منهج النظام التعليمي التركي، واللغة التركية، والثقافة، وغيرها من المعلومات الأساسية الاجتماعية الخاصة بالحياة في تركيا، مثل الصحة، والبيئة، والنقل، وحقوق الأطفال، والخصوصية. يتبع البرنامج مناهج المدارس الابتدائية العامة التركية لتعزيز فرصة مواصلة التلاميذ تعليمهم في أقرب وقت ممكن، والالتحاق بالصف المناسب.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
AKDEM (مركز دعم الأسرة والمرأة والمعوقين)، بلدية زيتون بورنو

المناطق المستهدفة
زيتون بورنو، اسطنبول، تركيا

المستفيدون
أطفال المهاجرين واللاجئين الذين تتراوح أعمارهم بين٦-١٤ عامًا والذين يعيشون في بلدة زيتون بورنو

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
٢٠٠٩ - مستمر

الكلمات المفتاحية
التماسك الاجتماعي، اللاجئون، الإدماج، الحكومة المحلية

للاتصال
بيهتر دازكر ارداندوودو، منسق AKDEM
نزيهة اتلجان، مشرف قسم الإدماج
ايدا اوزتورك، مشرف قسم التربية والتعليم والاستشارات الأسرية
www.akdemistanbul.com.tr

السياق والتحدي

ينفذ مركز دعم الأسرة والمرأة والمعوقين (AKDEM) برامج التكيف المختلفة للمهاجرين في بلدية زيتون بورنو. تم تأسيس قسم AKDEM للإدماج في عام ٢٠٠٩ للمساعدة في تلبية احتياجات المهاجرين، واستشراف المشاكل المحتملة التي قد تواجه اللاجئين، وطالبي اللجوء، وغير الحاصلين على الجنسية، وتنفيذ برامج الإدماج التطبيقية التي تعزز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والسكان المحليين.

يهدف برنامج مدرسة التكيف AKDEM إلى تعزيز إدماج الأطفال من أصول مهاجرة؛ حيث يتيح لهم دورات للغة والثقافة التركية، لتسهيل وتسريع عملية اندماجهم في المدارس التركية عند الحصول على تصريح الإقامة أو اللجوء. وبالتالي يشمل برنامج مدرسة التكيف نظام التعليم التركي، والمناهج، والتقاليد، والثقافة، والديناميات الاجتماعية، ونظام الرعاية الصحية، والبيئة، والنقل، وحقوق الطفل. وتتبع دورة اللغة التركية منهجًا دراسيًا يسير بشكل متوازي مع المدارس العامة، لتسهيل تكيف الأطفال مع التعليم التركي العام، والالتحاق بالصف الدراسي المناسب. كما ينظم AKDEM رحلات ميدانية ثقافية للأطفال من أجل تعريفهم على المدينة، والتاريخ التركي.

وقد لاحظ AKDEM صعوبة اندماج الأطفال في المدارس، وهو ما يرجع أساسًا إلى الحواجز اللغوية. وعلاوة على ذلك، يمثل ضعف اندماج الأطفال في المدارس مشكلة نفسية اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى جنوحهم. ولذلك، تهدف مدرسة التكيف AKDEM إلى خفض معدلات جنوح الأحداث بين الأطفال من أصول مهاجرة من خلال تعليمهم وتعزيز إدماجهم في المدارس.

الإجراءات والنتائج

بالرغم من أن بعض الدورات لا تتبع مناهج التعليم الوطني التركي، فإنها تخدم النتيجة الكلية للبرنامج حيث تؤثر تلك الأنشطة إيجابيًا على نمو الأطفال وإدماجهم.

- يتم إعطاء الأطفال في سن من ٦ إلى ١٤ سنة دورات تعليمية في فصول تضم كل منها ٢٠ تلميذًا لمدة ٦ ساعات يوميًا أي ما مجموعه ١٢٠ ساعة.
- وتهدف هذه الأنشطة، والدورات إلى تعليم القواعد الأساسية للتعايش، واللغة، والثقافة التركية، وأسلوب الحياة والتواصل (مثل: التحية، وقواعد التنظيف، قواعد المرور، والجغرافيا، والعملة)، وخلق الثقة في الحكومة المحلية، والمنظمات، والبيئة، وزيادة التماسك الاجتماعي، وتعزيز الثقة بالنفس والتواصل الاجتماعي.
- الموسيقى لا لغة لها: استهدف هذا النشاط مجموعة من الأطفال من مختلف الأعراق، وكان يهدف إلى زيادة ثقتهم بأنفسهم، وجعلهم أكثر نشاطًا في المجتمع التركي في حين يلهون مع الموسيقى.
- دورة الرماية: يهدف هذا البرنامج إلى تسريع عملية إدماج الأطفال، ويستهدف الأطفال الأتراك، وغير الأتراك ويشمل أنشطة كسر الجليد، وألعاب جماعية، وبعض الفعاليات الأخرى التي تساعدهم على أن يفهموا بعضهم البعض. كما تقام البطولات في اليوم الأخير من الدورة، ويتم توزيع هدايا على الجميع.
- تعليم الخصوصية: بدأ هذا البرنامج في عام ٢٠١٥ في المدارس العامة في زيتون بورنو، ثم طبقه أيضًا برنامج مدرسة التكيف AKDEM. ويقوم بالتدريس في البرنامج علماء نفس خبراء في قضايا الخصوصية واحترام الآخرين، ويشمل البرنامج أساليب تعليم مبتكرة؛ حيث يتم تعليم الأطفال من خلال الفن والدراما. والهدف من هذه الدورة هو تعليم الأطفال معنى الخصوصية، وخصوصية الآخرين، وحدودها، وفكرة الخصوصية، وكيفية حماية الأعضاء الخاصة، الجنس كمفهوم خاص، وكيفية بناء الحدود في بيئة اجتماعية. في نفس الوقت، يحضر آباؤهم ندوة حول مفهوم الخصوصية، بما في ذلك كيفية تعليم الخصوصية وكيفية تطبيقها في البيئة الأسرية، والأنواع المختلفة من الانتهاكات، وكيفية فهم سوء المعاملة، وكيفية حماية الأطفال من ذلك.

النتائج:

- **تعزيز الحوكمة:** يؤدي البرنامج إلى تقديم خدمات أفضل فيما يتعلق بالاحتياجات التعليمية لأطفال اللاجئين، وهو ما يفيد أيضًا نظام التعليم العام التركي في زيتون بورنو. كما عزز البرنامج من ثقة اللاجئين في المركز وكذلك في المنظمات الحكومية، وغير الحكومية في البلدة.
- **زيادة التماسك الاجتماعي بين السكان المضيفين واللاجئين:** يجمع برنامج مدرسة التكيف AKDEM الأطفال الأتراك وغير الأتراك (وخصوصًا؛ السوريون، والأفغان، والأوزبك، والتركمان)، بما في ذلك أطفال اللاجئين، وطالبي اللجوء الذين يحضرون الدورات معًا مما يساعد على تعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المختلفة. وأظهر الأطفال اللاجئين زيادة كبيرة في الثقة بالنفس، ومعرفة باللغة التركية، والإدماج في المدارس العامة.
- **زيادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي و/أو توفير سبل العيش المستدام للاجئين:** ساعد برنامج مدرسة التكيف فهم احتياجات اللاجئين على نحو مفصل، من أجل البدء في مشروعات لتعزيز سبل معيشتهم. قبل هذا البرنامج، كان اللاجئون يشعرون بعدم الأمان، على سبيل المثال، في التقدم للحصول على الخدمات العامة. من ناحية أخرى، فهم الآن يشعرون بالمزيد من الراحة داخل الحي الذي يعيشون فيه وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على فرصة عمل. ينفذ أيضا AKDEM مشروعات أخرى تستهدف بشكل خاص الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين وسبل العيش المستدام. على سبيل المثال، يشمل نادي النساء المهاجرات مشروع "عصفور الثلوج" الذي يركز على التنمية الاقتصادية المحلية، وخلق فرص عمل للنساء المهاجرات، الذين يحضرون الدورات الفنية والحرفية من أجل تعلم مهارات جديدة، واكتساب القدرة على إنتاج منتجات وبيعها في السوق المحلي.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

بالرغم من أن نتائج هذا البرنامج كانت إيجابية، تكمن المشكلة الرئيسية في توفير الكتب المناسبة للأطفال. كما تمثل المشكلات المرتبطة بثقافات وخلفيات التلاميذ المختلفة، مثل الحواجز اللغوية تحديًا كبيرًا لتنفيذ برنامج مدرسة التكيف.

المقومات الرئيسية للنجاح

- **الاستمرارية:** مدرسة التكيف عبارة عن برنامج طويل الأجل يقدم دورات مستمرة، ويعد استقبال البرنامج للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ إلى ١٤ سنة من العمر أحد عناصر نجاحه.
- **الخيرية:** تعمل جميع الأعمال والمشروعات في ظل حالة من فهم الرحمة والإحسان لدى الموظفين المرحبين بالمساعدة. وعلاوة على ذلك، يشمل قسم الإدماج أيضًا موظفين من المهاجرين، مما يزيد من تعاطف AKDEM وفهم القضايا والمشاعر المرتبطة بالهجرة.

الجوانب المبتكرة

تعد مدرسة التكيف وقسم الإدماج من النماذج الجيدة على الأنشطة الجارية منذ ٤ سنوات والتي تهدف إلى زيادة التماسك الاجتماعي بأسلوب مستمر وطويل الأجل. وعلاوة على ذلك، أقيم هذا البرنامج المبتكر في زيتون بورنو لأول مرة، مما يدل على تفرده في تشكيل فصول التلاميذ اللاجئين من سوريا، وأفغانستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وبلدان أخرى.

توصيات تطوير المشروع

- الحرص على توفير المناهج الدراسية المناسبة، والكتب المدرسية، والمواد التعليمية للتلاميذ.
- لا يجب أن تقتصر المشاركة في البرنامج على لاجئي سوريا، وينبغي أن تشمل جنسيات أخرى كذلك.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

تمول بلدية زيتون بورنو برنامج مدرسة التكيف AKDEM باعتبارها أحد أصحاب المصلحة في البرنامج، الذي يدعمه أيضًا مركز التعليم العام من خلال توفير التعليم للأطفال اللاجئين.

الموارد:

- مبلغ التمويل: على أساس احتياجات AKDEM.
- الموارد البشرية: يتألف فريق عمل قسم الإدماج من ٣ أشخاص: مشرف القسم (عالم اجتماع، وعامل اجتماعي)، وعامل اجتماعي، ومترجم مع دعم إضافي من اثنين من مدرسي اللغة التركية. ومع ذلك، يمكن هيكل AKDEM متعدد الاختصاصات كل قسم أن يلعب دورًا أيضًا في المشروعات التي تديرها الأقسام الأخرى. إجمالاً، AKDEM لديه ٥ أقسام و ٥٦ موظفًا، مع إمكانية دائمة للتعاون.
- مصادر التمويل: بلدية زيتون بورنو.

٧

التماسك الاجتماعي

مراكز السند المجتمعية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية

يعد نهج مركز السند المجتمعي نقطة انطلاق فريدة من نوعها لخدمة المجتمعات الأكثر تضررًا من أزمة اللاجئين السوريين- ويجمع اللاجئين، وأعضاء المجتمع المضيف، والحكومات المحلية معًا في بيئة آمنة وداعمة قائمة على تبادل المنفعة. من خلال دعم منظمات المجتمع المدني كعناصر مستقلين وفاعلين في التغيير، يهدف المجلس الدانمركي أن يستمر اللاجئون في تنفيذ استجابات سبل العيش الفعالة في مجتمعاتهم.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
المجلس الدانمركي للاجئين (DRC)

المناطق المستهدفة
معان، الكرك، شرق عمان، والمفرق، الأردن

المستفيدون
اللاجئون السوريون، وأفراد المجتمع المضيف

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
٢٠١٥ - مستمر

الكلمات المفتاحية
التماسك الاجتماعي، اللاجئون، مركز مجتمعي

للاتصال
أندرو ميرات، رئيس برنامج الأردن، المجلس الدانمركي للاجئين
andrew.merat@drc-jordan.org

السياق والتحدي

حيث تدخل الأزمة السورية عامها السادس، يواجه اللاجئون السوريون الذين يعيشون في الأردن صعوبات بالغة. وذلك حيث إن ٨٥٪ من بين ٦٥٥,٣٩٩ لاجئًا سوريًا مسجلاً لدى المفوضية يعيشون حاليًا في المجتمعات المضيفة، ويعاني المجتمع من زيادة التوترات الاجتماعية بسبب التنافس على الموارد، والخدمات، وأسواق العمل المحلية المحدودة، وكذلك المراقبة المشددة على حريتهم في التنقل. كما تمثل محدودية فرص العمل الرسمية، وتراجع المساعدات الدولية، والقيود المفروضة على وصولهم إلى الخدمات تحديات كبيرة في سياق النزوح القسري.

يواجه كل مجتمع مجموعة فريدة من التحديات، ونقاط الضعف، وفرص التمكين. لتلبية احتياجات المناطق المستهدفة، يتخذ المركز المجتمعي للمجلس الدانمركي للاجئين (DRC) نهجًا يمثل نقطة انطلاق فريدة للوصول إلى التركيبة السكانية الرئيسية في المجتمعات، وإنشاء منصة لتقديم الخدمات المصممة خصيصًا للاجئين والسكان المضيفين. ويقدم النموذج المرونة البرامجية، وكذلك مساحة آمنة للاجئين، ومضيفيهم للعمل معا كمجموعة مشاركة في الأنشطة التي تدعم التماسك الاجتماعي، والاعتماد على الذات، وتمكين المجتمع المحلي. نظرًا لتنوع الأنشطة ومبادراتها، يجذب المركز مجموعة واسعة من الأسر، والأفراد، كل واحد منهم لديه احتياجات فريدة من نوعها. وأخيرًا، فمن أجل ضمان استدامة المركز على المدى الطويل، يعمل المجلس الدانمركي للاجئين بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية على الترويج لملكية المجتمعات المحلية والشركاء المحليين للمشروع لضمان استمرارية أنشطة المشروع بعد توقف التمويل الخارجي.

الإجراءات والنتائج

- تحديد الشركاء المحليين للمشاركة في إدارة وتنفيذ المركز: هو عنصر حاسم لضمان استدامة المركز وأنشطته الرئيسية على المدى الطويل.
- تحديد مقر المركز المجتمعي: يجب أن يقع المركز في المناطق الحضرية المركزية التي لديها شبكات للنقل العام لتسهيل الوصول إلى الفئات السكانية المستضعفة.
- التوعية، ورسم خرائط المجتمع لتطوير العلاقات مع قادة المجتمع المحلي، والجهات الفاعلة المؤثرة، والاطلاع على ديناميكيات السلطة، والاحتياجات، والأصول، والأولويات في المجتمع. كما يتضمن الاجتماع مع القادة، وعقد لقاء مفتوح مع المجتمع العامل لعرض البرنامج والغرض منه رسميًا وتجميع أي ردود فعل والحصول على تأييد للمشروع، وتحديد التحديات والاحتياجات والأصول.
- لجنة المركز المجتمعي: تتكون من مستخدمي المركز المنتظمين، والمشاركين الذي يتم التشاور معهم بشأن الخدمات المقدمة، والتحسينات اللازمة في المركز. ويطلب من أعضائه أيضًا تنفيذ خدمات بشكل مباشر وفقًا لمهاراتهم وخبراتهم بالإضافة إلى العمل كسفراء للمركز وعرض خدماته على المجتمعات المحلية.
- لجان إدارية بكل مركز مجتمعي من أجل: ١) التأكد من أن الأنشطة تعبر عن اهتمامات المجتمع، ٢) تشجيع الاندماج والتعاون داخل مجتمعهم، ٣) وضع الميزانيات والتخطيط للأنشطة ومراقبة تنفيذها، و ٤) ضمان استمرارية المركز بعد المشروع. تقع مسؤوليات اللجنة ضمن أربعة مجالات رئيسية هي: تخطيط الأحداث المجتمعية، أنشطة التمويل ذاتي المصدر، دروس خصوصية وتدريب، والإحالة، وتقديم المشورة.
- يعتمد تخطيط الأنشطة على التشارك ضمن المراكز المجتمعية، ويتم من خلال المناقشات الجماعية المكثفة، وجمع المعلومات التي تقودها اللجنة. كما تنفذ اللجنة تحليلاً للاحتياجات، والأصول، أدى إلى مشروع الخطة والموازنة لإقراره خلال لقاء مفتوح.

- ويشمل تنفيذ ومراقبة الخطة تنظيمًا للأحداث والأنشطة، وإيجاد مقدمي الخدمات/ المدربين، واستعراض الأحداث وأنشطة ردود الفعل، واجتماعات التبرير المنتظمة، وأنشطة إعادة التخطيط.
- قبل الانتقال إلى موقع جديد، تجري مشاورات مجتمعية لضمان توافقه مع احتياجات المستخدمين في المستقبل.
- ويتم تشجيع الأنشطة ذات القيادة المشتركة من قبل لجان المراكز المجتمعية، والتي دائمًا تتألف من اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف، كما تنظم المراكز أيضًا الدورات التدريبية الخاصة بإدارة الصراع بين المجتمعات.

النتائج:

- **تعزيز الحوكمة:** من خلال هياكل التنسيق على المستوى الميداني، يسهل المجلس الدانمركي للاجئين شبكة من مقدمي الخدمات (الحكومات المحلية أو المنظمات غير الحكومية الدولية) في مختلف المجالات المواضيعية مثل الصحة، والتعليم، والحماية.
- **تعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمع المضيف واللاجئين:** تخدم المراكز المجتمعية اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.
- **زيادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي و/أو توفير سبل العيش المستدام للاجئين:** من خلال أنشطة مثل برامج توزيع المنح الصغيرة، وتوفير مساحات عمل مستقلة للنجارة وأعمال الصيانة المنزلية، تقدم المراكز المجتمعية أفضل مساحة لتسهيل مجموعة متنوعة من الأنشطة والدورات التدريبية التي يمكن أن تكون مصممة لتلبية احتياجات أسر اللاجئين، وأيضًا الأسواق المحلية ومتطلبات العمل. ويتم إعداد التدريبات عبر مشاورات مع الشركات المحلية، التي تجمع عادة بين المهارات والتقنية.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

تم تصميم نهج المركز المجتمعي "السند" لمجلس اللاجئين الدانمركي لخدمة جميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن أصلهم أو خلفيتهم الاجتماعية. ومن الضروري متابعة مستخدمي المركز باستمرار والتأكد من إعادة تصميم الأنشطة لتكون أكثر جاذبية، ولضمان الاندماج المجتمعي لتعزيز التماسك الاجتماعي. ويتمثل التحدي الرئيسي أمام هذه الطريقة في تنفيذ البرامج في الاستدامة على المدى الطويل.

المقومات الرئيسية للنجاح

يرجع نجاح نهج مركز المجتمعي "السند" لمجلس اللاجئين الدانمركي إلى المشاركة المجتمعية: وذلك هو العامل الرئيسي لضمان أن يتم تعديل وتحديث الخدمات المقدمة بانتظام لتلبية الاحتياجات المتغيرة والتكيف مع الواقع. وعلاوة على ذلك، تم تضمين الاستدامة في النهج بمشاركة الوزارات، والشركاء المحليين، والدخل الناتج عن بعض الأنشطة التي تعمل في المركز. وأخيرًا، يعمل النموذج بفضل مرونة فريق المركز والجهات المانحة، الذين يتفهمون الاحتياجات، ويسمحون بتغيير النشاط السريع لضمان أن يظل المركز دائمًا مفيدًا للمجتمع.

الجوانب المبتكرة

- الدور الذي تقوم به لجان المركز المجتمعي.
- الرغبة في إنشاء مركز يعمل كمركز للخدمة، ودعوة جميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لتنفيذ أنشطة في مقر المجلس الدانمركي للاجئين.

توصيات تطوير المشروع

من الضروري إجراء تقييم شامل للاحتياجات من أجل تحديد المجالات الرئيسية للبرمجة في موقع جديد، وكذلك ثغرات الخدمة التي يمكن أن تستكمل بالمساعدة في المركز. كما ينبغي أن يشتمل هذا التقييم على دراسة السوق، خاصة إذا من المقرر أن تقام أنشطة سبل المعيشة في المركز. ثانيًا، يجب أن يتم التشاور مع الحكومات المحلية، وأصحاب المصلحة المجتمعية منذ البداية للتوكيد على الملكية المحلية لأنشطة البرنامج، وتوفير الشرعية التي من شأنها تمكين أكثر الفئات المستضعفة من المشاركة. كما يجب تقييم القدرة التنظيمية للشركاء قبل الاتفاقات الرسمية من أجل ضمان حصولهم على الهياكل المؤسسية، والاستعداد لتنفيذ البرمجة بعد أن يخرج المجلس الدانمركي للاجئين خارج المعادلة.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

شراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية أو مع شركاء محليين لإقامة الأنشطة في المباني الاجتماعية القائمة. ويتبرع القطاع الخاص بالوقت، والمهارة وغالبًا المواد (الأثاث والمعدات)، ويشارك منذ البداية في المشروع لضمان كفاءة أنشطة سبل المعيشة التي تنفذ في المركز.

الموارد:

- مبلغ التمويل: متوسط تكلفة التشغيل السنوية ٤٠٠,٠٠٠ يورو.
- الموارد البشرية: متوسط عدد الموظفين ٢٠ شخصًا و ١٠ متطوعين (من المجتمعين السوري والأردني).
- مصادر التمويل: يتم تمويل المراكز المجتمعية للمجلس الدانمركي للاجئين من قبل الجهات المانحة والمؤسسات الدولية بما في ذلك مكتب الولايات المتحدة للسكان واللاجئين والهجرة (BPRM)، ووزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية (DANIDA)، ومؤسسة اوليكيرك، ومؤسسة الملك فريدريك السابع، وغيرها.

القسم

٣

المشاركة في سوق العمل

المشاركة في سوق العمل

الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين القدرة التنافسية والجاذبية الاستثمارية للأردن لتوفير فرص عمل للأردنيين واللاجئين السوريين الذين يعيشون في الأردن. كما يسعى إلى تحسين المناخ الاستثماري في الأردن، وقدرة البلاد على الترويج الاستثماري وتعزيز قدرة اللاجئين السوريين على الوصول إلى سوق العمل.

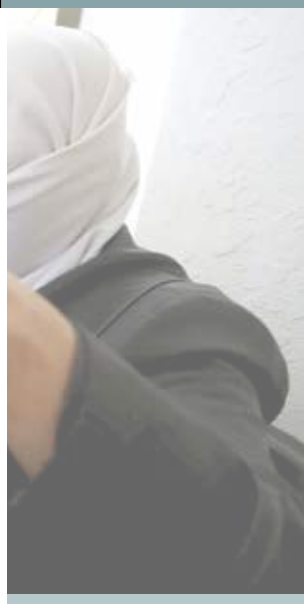

السلطة أو المنظمة الرئيسية
المملكة الأردنية الهاشمية، بدعم من قرض البنك الدولي "برنامج للنتائج"

المناطق المستهدفة
الأردن

المستفيدون
الأردنيون، واللاجئون السوريون الذين يعيشون في الأردن

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
سبتمبر/أيلول ٢٠١٦ – يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١

الكلمات المفتاحية
التنمية الاقتصادية المحلية، تكامل سوق العمل، اللاجئون

للاتصال
وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن
جون سبيكمان ومريم آيت علي سليمان، البنك الدولي

السياق والتحدي

الأردن بلد صغير متوسط الدخل يواجه تحديات خطيرة؛ حيث يعاني من ارتفاع معدل البطالة لأكثر من ١٥٪، ولا يتواكب نمو الناتج المحلي الإجمالي به مع ما تحتاجه البلاد من فرص عمل. كما وضع تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين على مدى السنوات الخمس الماضية عبئًا إضافيًا على الاقتصاد. كما لم يحصل اللاجئون السوريون سوى على ٢٪ فقط من تصاريح العمل التي يحصل عليها الأجانب في عام ٢٠١٥، فيما يعاني معظمهم من أوضاع سيئة (حوالي ٨٠٪ منهم تحت خط الفقر الوطني).

ويعد هذا البرنامج جزءًا من نهج شامل لمعالجة تدفق اللاجئين السوريين مستهدفًا المجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء بدعم من المجتمع الدولي. ويعمل البرنامج على تحسين الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين في الأردن، بالاعتماد على ثلاثة محاور:

١. إصلاح اللوائح المنظمة لسوق العمل الأردني: ضرورة تنفيذ إصلاح لسوق العمل للسماح بمشاركة (رسمية وقانونية) أكثر نشاطًا للاجئين السوريين في قوة العمل والسماح لهم بالمساهمة قانونيًا في النشاط الاقتصادي في الأردن.
٢. تحسين مناخ الاستثمار في الأردن: من خلال تنفيذ برنامج الإصلاح المنهجي وعلى نطاق واسع، بما في ذلك داخل مجالات مثل الإصلاح التنظيمي وتسهيل التجارة والاستثمار.
٣. جذب واستبقاء الاستثمارات: خلق بيئة لجذب الاستثمارات تتطلب أنشطة أكثر استباقًا بكثير لتشجيع وتيسير الاستثمار.

وسوف تعمل هذه التدابير جنبًا إلى جنب مع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة الأردن على توسيع أسواقه (لاسيما من خلال الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي)، ومن المتوقع أن يكون لمشاركة الجهات المانحة في برامج "وظائف للعمل" والتدريب المهني وحضانة الشركات الصغيرة والمتوسطة (SME) والتمويل تأثير كبير على خلق فرص العمل وتطوير الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين على حد سواء.

الإجراءات والنتائج

توفير فرص عمل جديدة للسوريين بشكل قانوني عبر: تقنين أوضاع اللاجئين السوريين الذين يعملون حاليًا بشكل غير قانوني، وتوظيف اللاجئين السوريين في الوظائف التي كانت تعج قبلاً بالمهاجرين من دول أخرى لأسباب اقتصادية:

- إصدار ١٣٠,٠٠٠ تصريح عمل للاجئين السوريين بنهاية البرنامج.
- إصدار مشروع "عمل أفضل الأردن" كشف سنوي علني (تقرير يصدر على مستوى المصنع يقيم مدى التزامه بقائمة لا تقل عن ٢٩ بندًا بيئيًا واجتماعيًا)، من أجل تحسين ظروف العمل وزيادة الالتزام بالمعايير الدولية لحماية العمال.
- تيسير العمل للسوريين الذين يعيشون في المخيمات.

تعزيز المعرفة باللوائح، والحد من الأوراق، ودعم الشركات الصغيرة، وتسهيل التجارة:

- إنشاء، وتنفيذ لوائح مختارة مبسطة يستطيع القطاع الخاص بما في ذلك الشركات المنزلية التنبؤ بها.
- زيادة عدد الشركات المنزلية من خلال تبسيط اللوائح.
- زيادة عدد الشركات المندرجة على القائمة الذهبية للجمارك (قائمة الشركات التي حصلت على المسار السريع للتخليص الجمركي)، من أجل زيادة عدد المستوردين والمصدرين الذين يستفيدون من تخفيض

عمليات التفتيش المادي وزيادة امتيازات التخليص الجمركي. ويهدف البرنامج إلى وجود ١٥٠ شركة إضافية على القائمة بحلول عام ٢٠٢٠.

جذب واستبقاء الاستثمارات –سواء المحلية أو الأجنبية– خاصة في مجال التصنيع في المناطق الأردنية الاقتصادية الخاصة التي ستستفيد من الوصول التفضيلي إلى الاتحاد الأوروبي:

- من المرجح أن تأتي الاستثمارات الأجنبية من: (١) رجال الأعمال السوريين بالخارج، (٢) المستثمرون الإقليميون، (٣) المستثمرون الذين يستهدفون سوق الاتحاد الأوروبي.
- هيئة الاستثمار الأردنية (JIC) تستهدف إزالة الحد الأدنى من المتطلبات للاستثمارات الأجنبية، وتسهيل الاستثمارات من خلال: معالجة الاستفسارات الأساسية للمستثمرين، وتسهيل الزيارات الميدانية، والتزام الاستثمار المضمون؛ وخدمات الرعاية اللاحقة. ويستهدف البرنامج تنفيذ ٥٣٠ استثمارًا على الأقل مستفيدًا من تسهيل الاستثمار من قبل هيئة الاستثمار الأردنية عام ٢٠٢٠.

بالتوازي مع هذا البرنامج، سيتم دعم تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة لصالح الأردنيين واللاجئين السوريين بالإضافة إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص الموجهة للتنمية وجهود تشجيع الاستثمار.

النتائج:

- **زيادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي و/أو توفير العيش المستدام للاجئين:** من خلال مشاركة اللاجئين السوريين في سوق العمل والاقتصاد الأردني، وتوفير بيئة أعمال أفضل تؤدي إلى خلق فرص العمل وزيادة الاستثمارات التي تسفر أيضًا عن المزيد من فرص العمل.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

- المخاطر الاجتماعية: التعامل مع مخاوف المجتمعات المضيفة والمجتمعات المهاجرة الأخرى من حصول اللاجئين السوريين على قدر غير متناسب من فرص العمل وموارد الجهات المانحة.
- المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بلوائح وشروط العمل فضلا عن عدم الالتزام بالمعايير البيئية.
- زيادة فرص عمل المرأة بين الأردنيين واللاجئين السوريين على حد سواء: الحاجة إلى تقديم حلول ناجعة لتمكين المرأة من العمل، خاصة فيما يتعلق بتوفير وسائل النقل ورعاية الأطفال، والتي تحمل أهمية بالغة في توفير خيارات التوظيف الحساسة ثقافيًا والآمنة. وهذا هو الأهم إذا أرادت النساء العمل خارج المخيمات.
- عمالة الأطفال: يمثل ذلك أيضًا مصدرًا للقلق، نظرا لكونهم من الفئات المستضعفة ولانتشار مظاهر عدم قدرتهم على التكيف (التنقل، والديون، وبيع الأصول، وعمالة الأطفال، والزواج المبكر، والتسول، وغير ذلك) بين اللاجئين السوريين.

المقومات الرئيسية للنجاح

- الزخم الدولي – وإدراج البرنامج في الاتفاق الناتج عن مؤتمر لندن (فبراير ٢٠١٦): الذي يهدف إلى خلق زخم لمعالجة المناحي التنظيمية التي تمثل عقبات أساسية أمام نمو الأعمال التجارية، وضمان التطور الحيوي لتحسين بيئة الأعمال.
- يهدف هذا البرنامج إلى إضفاء الطابع المؤسسي على عملية منهجية 'محلية' لتحسين مناخ الأعمال: وهذا يشمل (١) تدشين عملية تشاورية تسفر عن قائمة من الإصلاحات، (٢) توفير الإجراءات اللازمة لضمان إشعار ومشاركة الجمهور في أي إصلاحات جديدة، (٣) تطوير نظام قياس لتقييم التقدم المحقق في التنفيذ، و (٤) صياغة أهداف واضحة.

الجوانب المبتكرة

يعد هذا هو المشروع الأول لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ويتضمن العديد من المناحي بما في ذلك إصلاح سوق العمل وإصلاح مناخ الاستثمار. وهو تمويل قائم على النتائج بالتزامن مع مساعدات تقنية قوية، وهو ما يعزز احتمالات تحقيق المشروع لأهدافه.

توصيات تطوير المشروع

هذا البرنامج، أو على الأقل بعض أجزائه، يمكن محاكاته في الدول الشرق أوسطية والأفريقية الأخرى التي تواجه نفس أزمة اللاجئين.

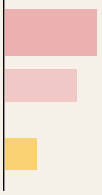

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

عملت وزارة التخطيط والتعاون الدولي (MOPIC) على تنسيق البرنامج، فيما تضمنت الجهات المنفذة: وزارة العمل، مكتب رئيس الوزراء، البلديات، الجمارك الأردنية، هيئة الاستثمار الأردنية، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، ووزارة الداخلية. كما تشارك "منظمة العمل الدولية" و"مؤسسة التمويل الدولية" في التنفيذ من خلال برنامجهم "عمل أفضل الأردن". وسوف تشارك البلديات في تسهيل المشروعات والأعمال المنزلية، بما في ذلك الأعمال الخاصة باللاجئين السوريين.

الموارد:

- مبلغ التمويل: ٣٨٦ مليون دولار.
- الموارد البشرية: تم إنشاء وحدة إدارة للبرنامج ضمن MOPIC، المسؤول عن التنسيق الفني للبرنامج.
- مصادر التمويل: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) / المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) /مرفق التمويل التساهلي (CFF): ٣٠٠ مليون، الحكومة الأردنية: ٨٦ مليون

٢

المشاركة في سوق العمل

مشروع تمكين المرأة من خلال اكتساب مهارة الطهي والخياطة

"النساء في القوى العاملة "هو مشروع لتمكين المرأة اقتصاديا من خلال توفير دروس الخياطة ومرافق الطهي للنساء اللبنانيات اللاجئات و ذوات الدخل المنخفض. ويهدف هذا المشروع المحلي الصغير الي تأمين عائدات ماليًا كافية لاحتياجات الأسر المشاركة وتمكين النساء من بدء مشاريع محلية صغيرة لإعالة أسرهم ماليا.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
إنترسوس (INTERSOS) بالتعاون مع بلدية القرعون

المناطق المستهدفة
بلدة القرعون, لبنان

المستفيدون
اللاجئون السوريون وأصحاب الدخل المحدود من اللبنانيين

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
يناير ٢٠١٧- مستمر

الكلمات المفتاحية
لبنان، اللاجئون، الجنس، تمكين المرأة

للاتصال
المهندس يحيى ضاهر، رئيس بلدية القرعون

السياق والتحدي

يعمل العديد من اللاجئين السوريين في الزراعة والبناء على قاعدة المياومة (عامل يومي) أو كأصحاب عمل حر (تقني كهربائي، سمكري، وحرفي بلاط...إلخ) ويكون العمل في فصل الصيف غالبًا. أما في فصل الشتاء، فيعتمد العديد من اللاجئين على المساعدات الخيرية، خاصة أنّ عددًا كبيرًا منهم غير مسجل على لوائح الأمم المتحدة ولا يستفيد من المساعدات النقدية.

من هنا تم تصميم المشروع بهدف تأمين دخل لهذه العائلات بالإضافة إلى دعم دخل العائلات اللبنانية ذات الدخل المحدود في البلدة.

الإجراءات والنتائج

- تم التركيز على اختيار العائلات السورية التي تسكن في المنازل قيد الإنجاز وتدفع بدل إيجار شهري يتراوح بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ دولار مما يشكل عبئًا على اللاجئ.
- بناء علي مشروع الطهي تم اختيار مجمع سكاني في البلدة؛ تقطن فيه قرابة عشرون عائلة لاجئة ليكون مركزًا للمشروع، بالإضافة إلى ذلك تم اختيار عشر عائلات لبنانية للقيام بهذا العمل سويًا. وفرت مؤسسة إنترسوس المواد الغذائية اللازمة لإنتاج المؤن الغذائية. كذلك تم تأمين حوائج العائلات المشاركة بالكميات اللازمة من المؤن لسنة كاملة ووزع جزء من المنتج على بعض العائلات المحلية الفقيرة والنازحين تحت إشراف البلدية.
- بالنسبة الي مشروع الخياطة, شارك في هذا المشروع ٥ عائلات سورية وعشرة عائلات لبنانية. بعد الانتهاء من الدورة، تم توزيع ماكينات خياطة على المشاركات في الدورة حيث أصبح بإمكان كل منهن القيام بأعمال الخياطة. وتمكن المشروع من خدمة ٩١٥ عائلة سورية نازحة وتأمين سبل العيش الكريم لها.

النتائج:

- **زيادة التماسك الاجتماعي بين المجتمعين اللاجئ والمضيف:** بناء تواصل بين العائلات اللبنانية والسورية وزيادة التماسك الاجتماعي بين المجتمعين اللاجئ والمضيف مما يسهل عملية إدماج اللاجئين اجتماعيًا واقتصاديًا وتأمين سبل العيش المستدام.
- **زيادة إدماج اللاجئين اجتماعيًا واقتصاديًا و/أو توفير سبل العيش المستدام:** توفير الإمدادات الغذائية المحلية، وتأمين سبل العيش الكريم للأسر السورية واللبنانية ذات الدخل المنخفض من خلال السماح لهم بدء اعمال الخياطة عند الانتهاء من دورة الخياطة. وأيضًا تأمين دخل إضافي للأسر المشاركة، وتسهيل عملية الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين وتأمين سبل العيش المستدامة.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

أهم التحديات كان اختيار العائلات اللبنانية المشاركة في المشروع من العائلات ذات الدخل المحدود.

المقومات الرئيسية للنجاح

- العمل المشترك بين العائلات اللبنانية والسورية ومع البلدية.
- الاحترام المتبادل والمشاركة الفعالة من العائلات اللبنانية واللاجئة.
- وجود نساء متحمسات للإدارة والاستثمار في مشروعات صغيرة مدرّة للدخل تحتاجها الأسرة السورية في ظروف اللجوء.

الجوانب المبتكرة

مشاركة المرأة السورية في سوق العمل وتأمين الدخل لعائلتها.

توصيات تطوير المشروع

يمكن أن يتكرر هذا المشروع وأن يسمح للعائلات المحتاجة بالاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد على الهبات لتأمين الحياة الكريمة إذا توفر عاملان مهمان:

- تحويل السيدات من فئة المستهلكات إلى فئة المنتجات.
- تشجيع المزارعين المحليين خاصة أنّ الصناعة الغذائية المحلية سوف تعتمد على الموارد الزراعية المحلية بشكل أساسي.
- يمكن توسيع نطاق هذا المشروع ليشمل جميع جوانب الصناعة الغذائية المنزلية بما في ذلك؛ التخليل، التجفيف، وصناعة المربى، وغيرها.
- تعليم أكبر عدد ممكن من النساء السوريات النازحات، وتوفير فرص العمل للمتدربات البارعات.
- إقامة سوق شعبي أسبوعي لبيع هذه المنتجات وتسويقها وترويج هذه المنتجات في المتاجر الغذائية.
- إقامة سوق خيري لتقديم الملابس للمحتاجين من الأسر السورية اللاجئة والأسر ذات الدخل المحدود.

الترتيبات الفنية

التعاون:

الجهات المشاركة في المشروع:

- انترسوس: تمويل الجزء الأكبر من المشروع.
- وبلدية القرعون: تأمين المكان والإشراف على المشروع واختيار العائلات المحلية واللاجئة.

الموارد:

- قيمة التمويل: ١٠ آلاف دولار أمريكي، لمشروع الطهي ٥ آلاف دولار أمريكي لمشروع الخياطة.
- الموارد البشرية: ٢٠ سيدة سورية و ١٠ سيدات لبنانيات لمشروع الطهي، مدربة محلية و١٠ نساء لبنانيات و ٥ سوريات. لمشروع الخياطة
- مصدر التمويل: انترسوس وبلدية القرعون.

٣

المشاركة في سوق العمل

تعزيز فرص العمل وسبل العيش

يهدف البرنامج إلى تعزيز فرص العمل، وسبل العيش في المجتمعات المضيفة الفقيرة في الأردن من خلال العمل على أربعة أركان هي: (١) المساواة والاندماج، (٢) المرونة، (٣) معايير وحقوق العمل، و (٤) الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
منظمة العمل الدولية (ILO)

المناطق المستهدفة
اربدو المفرق، الأردن

المستفيدون
اللاجئون السوريون في الأردن والأردنيون

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤ - ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٦

الكلمات المفتاحية
فرص العمل، تنمية المجتمعات المحلية، تنظيم المشروعات، اللاجئون، سوريا، الأردن

للاتصال
مها قطاع، منسق الاستجابة للأزمات في منظمة العمل الدولية، kattaa@ilo.org
http://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_226940/lang--en/index.htm

السياق والتحدي

منذ بداية الصراع السوري، شهد الأردن تدفقًا كبيرًا للاجئين، الذين كان يمثلون في يناير ٢٠١٦ نحو ١٠ في المائة من سكان الأردن. بينما يعيش نحو ٢٠ في المائة منهم في مخيمات معينة، وجد بقية اللاجئين السوريين المأوى في المدن والمناطق الريفية في جميع أنحاء البلاد؛ حيث تستضيف العاصمة عمان، والمحافظات الشمالية اربدو المفرق وحدها أكثر من ثلاثة أرباع اللاجئين السوريين في الأردن.

ووضع تدفق اللاجئين أيضًا ضغطًا متزايدًا على البنية التحتية والموارد الأردنية، بما في ذلك الاقتصاد الهش أصلاً في البلاد ونسيجه الاجتماعي. كما آثار أزمة في سوق العمل الأردني تتراوح من انخفاض في متوسط مستويات الأجور، والحد من فرص العمل المتوافرة، وقسوة ظروف العمل إلى ارتفاع عمالة الأطفال، وتوسيع سوق العمل غير الرسمي. ويهدف هذا البرنامج إلى خفض الصراع في أسواق العمل من خلال تعزيز الحصول على فرص العمل، وسبل العيش في المجتمعات المضيفة، وتصميم وتنفيذ أربعة مجالات للتدخل:

- تطوير سلسلة القيمة في قطاعات مختارة في اربدو المفرق.
- تحسين البيئة، بما في ذلك التصدي لتحديات سوق العمل.
- بناء القدرات التنظيمية لخدمات التوظيف.
- بناء القدرات المحلية لدعم الأعمال التجارية المبتدئة وتوسيعها.

ولتحقيق هذه الأهداف، يستخدم البرنامج الدعوة في مجال السياسات ونهج التنمية الاقتصادية المحلية (LED)، وخدمات التوظيف، وسلسلة القيمة التشاركية، وخلق فرص العمل الفوري في نفس الوقت الذي يوفر فيه الأصول الإنتاجية للنمو الاقتصادي وسبل العيش (برنامج الاستثمار للعمالة الكثيفة)، والتمكين الذاتي للمجتمع عن طريق الجمعيات التعاونية.

الإجراءات والنتائج

- تطوير سلاسل القيمة في قطاع الطماطم، والزيتون في المجتمعات المحلية المضيفة، المفرق واربد، من خلال تحليل سلسلة القيمة، والتوعية، ودراسات السوق، وتنظيم فعاليات الترويج للمنتجات المحلية؛
- تسهيل الحوار بين القطاعين العام، والخاص لتعزيز بيئة ملائمة للأعمال التجارية في المجتمعات المحلية المضيفة، المفرق واربد، من خلال تحديد عقبات تطوير الأعمال التي تحد من نمو الأعمال التجارية، وإمكانات خلق فرص العمل في الشركات المحلية؛
- بناء القدرات التنظيمية لخدمات التوظيف من خلال إنشاء لجان التوظيف المحلية لتبادل المعلومات حول فرص العمل، وتحديد الاحتياجات التدريبية للباحثين عن عمل، ووضع استراتيجيات لخلق فرص العمل، وتطوير خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المحلية على العمل اللائق؛
- بناء القدرات المحلية لدعم الأعمال الناشئة، والتوسيع من خلال تدريب الميسرين على أداة منظمة العمل الدولية "المضي قدما للمرأة في الشركة" وبرنامج التدريب الأساسي على الأعمال المصمم خصيصًا لنساء مخيم الزعتري.
- مبادرات تعزيز المهارات، واعتماد عمال البناء السوريين، وذلك لمساعدتهم على الحصول على تصاريح العمل: برنامج التدريب على المهارات للاجئين السوريين، والأردنيين العاملين في قطاع البناء والتشييد يمنح العاملين الذين أكملوا التدريب شهادة معتمدة من المركز الأردني للاعتماد وضمان الجودة (CAQA).
- استكمالا لهذا البرنامج، تشمل الأنشطة الأخرى لمنظمة العمل الدولية في الأردن: ترأس فرقة العمل المعنية بحالات المعيشة/ العمل كجزء من منهاج استجابة الأردن للأزمة السورية؛ وإجراء دراسة

حول أثر اللاجئين السوريين على سوق العمل الأردني، وتقييم عمل الأطفال في الزراعة، والقطاعات غير الرسمية الحضرية؛ وتقديم الدعم التقني لوزارة العمل فيما يتعلق بإستراتيجية التفتيش، وعمليات الإحالة المتعلقة بعمل الأطفال السوريين، وكذلك العمل غير الرسمي.

النتائج:

- **تعزيز الحوكمة:** اتفق أصحاب المصلحة في القطاعين العام، والخاص على خطة عمل لتعزيز بيئة الأعمال المواتية على المستوى المحلي من خلال إجراء استطلاعات عن بيئة الأعمال، وتنظيم منتديات الحوار بين القطاعين العام، والخاص لأصحاب المصلحة لمعالجة المشكلات.
- **التوعية:** توعية أصحاب المصلحة المعنيين حول تطوير سلسلة القيمة التشاركية للعمل اللائق. من خلال تطوير سلسلة القيمة التشاركية، ازداد إنتاج قطاع الطماطم، والزيتون في المجتمعات المحلية المضيفة ؛ المفرق واربد.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

يمثل عدم كفاية الموارد، والمعارف المتعلقة بخلق فرص العمل على المستوى المحلي تحديًا كبيرًا أمام توفير خدمات التوظيف، وتطوير الأعمال الفعالة اللازمة لخلق بيئة مواتية للأعمال التجارية. وهناك تحد آخر يتعلق بإدارة تعزيز القدرات على المستوى المحلي، كونها جزءًا أساسيًا من البرنامج.

المقومات الرئيسية للنجاح

- بناء الثقة على المستوى المحلي من خلال مشاركة السكان المحليين، والاستجابة لاحتياجاتهم بطريقة واقعية، وفي الوقت المناسب. مكنت هذه العمليات التشاركية أصحاب المصلحة المحليين من تحديد وتقاسم التحديات الرئيسية لتطوير المشروعات في القطاعات المستهدفة.
- تعزيز الرسائل الرئيسية من خلال حملات الدعاية والتوعية التي تدعمها الأدلة التجريبية.

الجوانب المبتكرة

- تكثيف الدعوة القائمة على الأدلة حول حق اللاجئين السوريين في العمل.
- خطط التنمية الاقتصادية المحلية التي وضعتها لجان التنمية الاقتصادية المحلية بدعم فني من منظمة العمل الدولية، وتوفير إطار للتدخلات.
- تجريب مشاريع إيضاحية (على سبيل المثال: تراعي تقارير سلسلة القيمة التشاركية الفوارق بين الجنسين في مجال الزراعة "الطماطم والزيتون"، ومشروعات إرشادية لبرامج مكثفة العمل، مثل الصيانة، وتأهيل الطرق، وتحسين أراضي المزارعين) مكن منظمة العمل الدولية من تجربة مناهج محددة فعالة في سياق هذه الأزمة المحددة.

توصيات تطوير المشروع

- الدعوة في مجال السياسات: إيجاد فرص لتزويد صانعي السياسات بالأدلة لدعم التغيير السياسي.
- نهج التنمية الاقتصادية المحلية: العمل مع ومن خلال أصحاب المصلحة المحليين لتمكينهم وتجهيزهم للتعامل على نحو أفضل مع الأزمة خاصة إذا ما طال أمدها.
- خدمات التوظيف: الاستفادة من أفضل الممارسات المجربة والتجارب الميدانية الناجحة.
- سلسلة القيمة التشاركية: جعلها أكثر تشاركية بقدر الإمكان، ولكن بالاعتماد على أصحاب المصلحة الرئيسيين.
- برنامج الاستثمار ذو الكثافة العمالية: الحاجة إلى أنظمة رصد فعالة قبل، وأثناء، وبعد بناء البنية التحتية.
- التمكين الذاتي للمجتمع من خلال الجمعيات التعاونية: توفير أرباح سريعة، وإجراءات، ونتائج ملموسة فيما يتعلق بفرص العمل، والتدريب للمجتمعات المتضررة من الأزمة من أجل التأثير الحقيقي، والمصداقية.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة

- لجان التنمية المحلية، بما في ذلك الوزارات المعنية على مستوى المحافظات، وممثلو أصحاب العمل، والعمال، والأكاديميون.
- المحافظات الشمالية المفرق واربد، وزارة العمل الأردنية، وزارة التخطيط، وزارة الداخلية (وحدة التنمية الاقتصادية المحلية)، غرفة التجارة والصناعة، وزارة الزراعة، وزارة البيئة، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة السياحة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون البلدية.
- المؤسسة العامة للتدريب المهني والانقسامات المحلية.
- الشركة الوطنية للتدريب والتوظيف.
- مؤسسات ومقدمو خدمة الاستشارة المهنية، ووكالات التوظيف الخاصة، ومؤسسات التمويل الصغير، ومنظمات التدريب على المهارات التجارية المختارة.
- الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن (كعضو في اللجنة التوجيهية للبرنامج).
- الأمم المتحدة للمرأة، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف).
- ٢١ جمعية تعاونية في اربد والمفرق.
- مخيم الزعتري.

الموارد:

- مبلغ التمويل: ١,٨ مليون لمدة ثلاث سنوات.
- الموارد البشرية: مدير البرنامج/ رئيس المستشارين الفنيين المسؤول عن الإدارة العامة للبرنامج، والتنسيق، والتوعية وإشراك أصحاب المصلحة، وموظف فني من السكان طوال فترة البرنامج، بالإضافة إلى العديد من الخبراء الدوليين، والوطنيين لتقديم مساهمات معينة، واثنين من موظفي الإدارة والدعم.
- مصادر التمويل: صندوق RBSA (مجموعة من المانحين).

٤

المشاركة في سوق العمل

مشروع القيادات النسائية

مشروع Leaders أو مشروع القادة هو مشروع تنموي تشغيلي يهدف إلى إنشاء مصنع لحياكة الملابس المدرسية للطالبات (أو ما يعرف بالزي المدرسي الموحد).

- يوفر هذا المشروع أكثر من ١٢٠ فرصة عمل للنساء في منطقة بلدية بلعما الجديدة.
- يساهم المشروع في توفير دخل مادي لأكثر من ١٢٠ أسرة ويحد من مشكلة الفقر والبطالة النسائية (التي تبلغ أكثر من ٤٥٪ في منطقة بلدية بلعما الجديدة).
- كما يوفر المشروع فرص عمل غير مباشرة.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
منظمة أكتد، وبلدية بلعما الجديدة

المناطق المستهدفة
بلدية بلعما الجديدة, الأردن

المستفيدون
جميع المواطنين القاطنين في المنطقة المستهدفة سواء كانوا من المجتمعين المضيف أو اللاجئ

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
٢٠١٧-المشروع مستمر حتى الآن

الكلمات المفتاحية
التوترات الاجتماعية، اللاجئون, تمكين المرأة

للاتصال
مهند الخوالدة
mohanad_ing76@yahoo.com

السياق والتحدي

يستضيف الأردن حاليًا ٦٣٨,٦٣٣ لاجئًا سوريًا مسجلاً، يعيش ٨٠ ٪ منهم ضمن المجتمعات المضيفة. يمثل ذلك العدد حوالي ١٠٪ من مجمل سكان الأردن. ويفيد التعداد السكاني الأخير بأنّ عدد السوريين الموجودين في الأردن يبلغ ١,٣ مليون نسمة. ركز المجتمع الدولي خلال السنتين الأوليتين من الأزمة إلى حد بعيد على تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين. أما في العامين الماضيين، فقد تحول الاهتمام إلى تعزيز القدرة على التكيف في البلدان المضيفة والتخفيف من أثر أزمة اللجوء على السكان، والبنية التحتية، والاقتصاد. يجب الإشارة إلى أنّ الضغوط الناجمة عن هذه الزيادة الضخمة لعدد السكان، والتكلفة المتزايدة اللازمة لتلبية الطلب المتزايد على البنية التحتية، والخدمات العامة قد أرهقت بشكل كبير النظم، والبنية التحتية للبلاد، لاسيما على مستوى المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، وإدارة النفايات الصلبة، والصحة، والتعليم.

يتأثر التماسك الاجتماعي إذًا بعدة عوامل أهمها الفقر والبطالة، التي تفاقمت مع تزايد أعداد اللاجئين في البلديات. لذا ركّزت بلدية بلعما الجديدة على هذا الموضوع وعقدت العديد من الاجتماعات مع أطياف المجتمع المحلي للتباحث حول حلول تشاركية للانتقال بالبلدية من الدور الخدمي إلى الدور التنموي.

قبل تصميم المشروع، تم دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي لبلدية بلعما الجديدة، وعقد العديد من الجلسات التشاورية، واللقاءات لتحديد المشروعات التنموية المناسبة، والتصويت عليها من قبل المجتمع المحلي، واعتمادها وفقًا للأولوية. بناءً عليه، تم البدء بمشروع القادة Leaders وهو مشروع تنموي تشغيلي بالشراكة مع:

- بلدية بلعما الجديدة.
- منظمة اكتد.
- القطاع الخاص (مستثمر).
- الحكومة المركزية (وزارة العمل)

الإجراءات والنتائج

- تشكيل فريق في كل بلدية لإدارة مشروع القادة Leaders.
- تدريب هذه الفرق وتقديم المساعدة الفنية لهم في التخطيط، والتنفيذ، وإدارة الأنشطة المشمولة بالتمويل من قبل منظمة أكتد.

النتائج:

- **تعزيز الحوكمة:** إقامة شراكة مع الحكومة المركزية ممثلة بوزارة العمل، ومشاركة اللاجئين السوريين في الاجتماعات، وتحديد المشروعات، والتصويت عليها.
- **زيادة إدماج اللاجئين اجتماعيًا واقتصاديًا و/أو توفير سبل العيش الكريم:** العمل على الحد من مشكلة الفقر والبطالة خصوصًا بين النساء وذلك بتوفير دخل جديد للأسر، وعقد شراكة مع القطاع الخاص من خلال التعاون مع مستثمر لإدارة المشروع (للحفاظ على استدامة المشروع).

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

- إشراك كل من المجتمعين المضيف واللاجئ في اتخاذ القرارات وفي المشروع.
- توفير كوادر مؤهلة للعمل على هذه المشروعات.

المقومات الرئيسية للنجاح

- التعاون المشترك بين الحكومة المركزية (وزارة البلديات + بنك تنمية القرى والمدن) والبلديات.
- تشكيل فريق من البلدية لإدارة المشروعات، وتشكيل فريق فني من المجتمع المحلي، واللاجئين السوريين، والبلدية لإدارة مقترحات المشروعات، ومن ثم، تنفيذها.

الجوانب المبتكرة

- إشراك المجتمعين؛ المحلي واللاجئ في تحديد المشروعات الإنتاجية، والتصويت عليها، ودراستها فنيًا، وتحديد الممكن تنفيذه منها.
- الانتقال بدور البلدية من الدور الخدمي النمطي إلى الدور التنموي.

توصيات تطوير المشروع

يمكن تطبيق هذا المشروع الريادي التشغيلي في بلديات مختلفة إذا توافرت الظروف المناسبة.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

- يعتمد مشروع القادة على التعاون بين الحكومة المركزية من جهة، والبلديات المتأثرة باللجوء السوري من جهة أخرى، بالإضافة إلى منظمة أكتد، ومستثمر من القطاع الخاص.
- أما البلدية، فقد أشركت معها جميع أطياف المجتمع المحلي في تحديد الاحتياجات من خلال عقد العديد من الجلسات الحوارية، وورش العمل لتحديد الاحتياجات سواء كانت هذه الجهات مؤسسات حكومية، أو مجتمع محلي، أو لاجئين، أو منظمات غير حكومية.

الموارد:

- الموارد البشرية: لجنة فنية مشكلة من البلدية، والمجتمع المحلي، واللاجئين السوريين – وزارة العمل – منظمة أكتد– مستثمر (قطاع خاص).
- قيمة التمويل ومصدر التمويل: قدمت بلدية بلعما الجديدة صالة بمساحة ٦٠٠ مترًا، و ١١ مخزنًا مجانًا لمدة ٥ سنوات (تقريبًا ٥٠٠ ألف دينار أردني). وقدمت منظمة أكتد ١٠٠ ألف دينار لتجهيز المصنع. ووفر القطاع الخاص (مستثمر) ١٢٠ فرصة عمل للمجتمع المحلي بالإضافة إلى إكمال تجهيز المصنع. وقدمت الحكومة المركزية (وزارة العمل) دعمًا ماليًا للموظفين الجدد بالإضافة إلى ضمان اجتماعي. كما قدم البنك الدولي والدول المانحة بعض التجهيزات في صالة المصنع.

٥

المشاركة في سوق العمل

منتزه بحيرة القرعون

تكمن أهمية مشروع إنشاء منطقة سياحية على ضفة بحيرة القرعون الشرقية فيما يلي:

- توفير المنشآت السياحية التي تخدم المواطنين وتوفر لهم الترفيه بالإضافة إلى إنشاء حدائق وألعاب خاصة بالأطفال.
- توفير فرص استثمارية للشباب والعديد من فرص العمل للشباب اللبناني والسوري.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
الوكالة الإيطالية للتنمية، اتحاد بلديات البحيرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبلدية القرعون

المناطق المستهدفة
بلدة القرعون والقرى المجاورة, لبنان

المستفيدون
أهالي بلدة القرعون، والقرى المجاورة، واللاجئون السوريون

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
مارس/ أذار ٢٠١٣ إلى يوليو/ تموز ٢٠١٥

الكلمات المفتاحية
لبنان, اللاجئين, توظيف, سياحة

للاتصال
المهندس يحيى ضاهر رئيس البلدية

السياق والتحدي

بالرغم من أن بحيرة القرعون تعد المتنفس السياحي الوحيد في منطقة البقاع الغربي، وتتميز بطبيعة خلابة، وإطلالة على جبل الشيخ، كانت أعداد الزوار تتراجع منذ عام ١٩٩٧.

ونظرًا لأن الجهة الشرقية من البحيرة لم تحظى بأي اهتمام من الدولة؛ عملت بلدية القرعون، وبرنامج التنمية السياحية لضفاف بحيرة القرعون على إنجاز هذا المشروع الحيوي الذي يهدف إلى إنشاء منطقة سياحية تخدم منطقة البقاع، على وجه الخصوص، وتمثل متنفسًا لسكان المنطقة واللاجئين السوريين الذين يبلغ عددهم في بلدة القرعون وحدها ٥٢٠٠ نازح.

الإجراءات والنتائج

يشمل هذا المشروع السياحي ثلاث مراحل أولية مختلفة:

- تضمنت المرحلة الأولى تشييد وإقامة الحوائط الساندة على الطريق العام والممتدة من سد القرعون شمالا باتجاه البلدة.
- واشتملت المرحلة الثانية رصف الطرق الجانبية والرئيسية المؤدية إلى البحيرة والتي تمتد لنحو ١٠٠٠ متر، بالإضافة إلى زرع الجانب الآخر بأشجار الزينة والورود.
- وتضمنت المرحلة الثالثة بناء أكشاك، ومقاهي سياحية على امتداد الطريق، وعلى مقربة من السد، بالإضافة إلى إنارة الطريق بالطاقة الشمسية.
- كما تضمن المشروع تنظيف غابات الصنوبر.

النتائج:

- **تعزيز الحوكمة:** استطاعت البلدية، عبر إدارتها المشروع بكفاءة عالية، الحصول على هبات لمشروعات تنموية أخرى.
- **زيادة التماسك الاجتماعي بين المجتمعين اللاجئ والمضيف:** أدى الاختلاط المباشر بين السكان المحليين واللاجئين السوريين في المقاهي والمنتزهات إلى تعزيز التواصل بينهما وبالتالي توطيد التماسك الاجتماعي بين المجتمعين اللاجئ والمضيف.
- **زيادة إدماج اللاجئين اجتماعيًا واقتصاديًا و/أو توفير سبل العيش المستدام:** استطاع المشروع تأمين دخل للعائلات اللاجئة عن طريق تشغيل اليد العاملة في تنفيذ هذا المشروع. وأدى تشغيل الشباب السوري النازح في المقاهي إلى زيادة إدماج اللاجئين اجتماعيًا واقتصاديًا في المجتمع المحلي بالإضافة إلى توفير سبل العيش الكريم، وتأمين سبل العيش المستدام للشباب المحلي (٨ عائلات) لتشجيعهم على الاستقرار في بلدهم بدلا من البحث عن فرص عمل بالخارج.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

أهم التحديات التي واجهت المشروع:

- تأمين التمويل اللازم لإنجاز المراحل الثلاث الأولية من المشروع على أمل أن يتم تأمين الدعم المالي المطلوب من الجهات المانحة لاستكمال المشروع.
- تأمين الموافقات والتراخيص اللازمة من الجهات الحكومية ذات الاختصاص.

المقومات الرئيسية للنجاح

- استجابة المشروع للحاجة المحلية للاستثمار في السياحة.
- الشراكة بين اتحاد بلديات البحيرة، وبلدية القرعون، ووكالة التنمية الإيطالية، بالإضافة إلى المجتمع المدني. والتزام البلدية بدعم هذا المشروع والقيام بجميع أعمال الصيانة اللازمة، وأعمال النظافة، وتأمين السياح.

الجوانب المبتكرة

- طبيعة المشروع نفسه الذي يعتمد على إنشاء استثمار سياحي بيئي لتوفير متنفس طبيعي لأهل المنطقة والسياح.
- بالإضافة إلى تحويل هذه المنطقة من منطقة ردميات إلى منتزه طبيعي.

توصيات تطوير المشروع

استكمال المراحل المتبقية من المشروع:

- حدائق مفتوحة للنزهة مجهزة بمقاعد، وطاولات، ومياه جارية، ومواقد، وتجهيزات للتسلية.
- حدائق تصلح لنصب الخيام أو لاستضافة مقطورات التخييم، مجهزة بمياه جارية، وطاولات طعام، وموقد لكل خيمة بالإضافة إلى مصدر للتيار الكهربائي، ومراحيض عامة، ومرآب مفتوح للسيارة.
- إنشاء منزلق للقوارب من خلال إنشاء طريق معبد يصل منسوب المياه الأقصى بالأدنى ويسمح بإنزال القوارب بسهولة وبدون الإضرار بالبحيرة.
- إنشاء بركة اصطناعية وتوفير مراكب صغيرة للأطفال.
- زيادة أعداد المقاهي.

الترتيبات الفنية

التعاون:

- تعاون بين اتحاد بلديات البحيرة، وبلدية القرعون، ووكالة التنمية الإيطالية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- إنشاء لجنة متابعة وإشراف تضمنت مندوبين عن وكالة التنمية الإيطالية، وبلدية القرعون، وجمعية الكشاف التي مثلت المجتمع المحلي في هذا المشروع.
- إصدار تقارير يومية حول تقدم المشروع من قبل مدير المشروع والحرص على تنفيذ توصيات تلك التقارير ضمن الميزانية المحددة لكل مرحلة.
- عقد اجتماع شهري للاطلاع على سير العمل وتحديد الأولويات.

الموارد:

- قيمة التمويل، ومصادره: قدم اتحاد بلديات البحيرة ٢٠,٠٠٠ دولار، وقدمت بلدية القرعون ٥٥,٠٠٠ دولار، ووكالة التنمية الايطالية (Italian Development Corp.) ٧٠,٠٠٠ دولار، كما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ٦٨٠٠٠ دولار.
- الموارد البشرية: عمال مياومين من السوريين واللبنانيين، كما قدمت بلدية القرعون جميع المعدات، والآليات المتوافرة لديها.

القسم

٤

إدارة النفايات الصلبة

إدارة النفايات الصلبة

مشروع إدارة النفايات الصلبة - جنوب الضفة الغربية

يسعى المشروع إلى تحسين الجودة البيئية وتقليل المخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي يسببها التلوث في ظل عدم اليقين السياسي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية والتغيرات الديموغرافية الناتجة عن أزمة اللاجئين السوريين. وعلى وجه الخصوص، أدى المشروع إلى تحسين إدارة النفايات الصلبة في جنوب الضفة الغربية عن طريق (١) الإغلاق الصحي لموقع مقلب القمامة بمدينة يطا و١٨ موقعًا آخر. (٢) بناء مدفن صحي جديد بمدينة المنيا. (٣) تحسين ظروف العمل لجامعي النفايات. (٤) تقديم تعويضات كافية لجامعي النفايات السابقين بمدينة يطا، وذلك في شكل مشروعات صغيرة لتكون بمثابة فرص عمل بديلة.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
مجلس الخدمات المشتركة لإدارة النفايات الصلبة- محافظتا الخليل وبيت لحم

المناطق المستهدفة
مدينتا يطا والمنيا، محافظتا الخليل وبيت لحم، الأراضي الفلسطينية

المستفيدون
٨٠٠ ألف فلسطيني يعيشون فيما يزيد على ٥٠ بلدية في محافظتي الخليل وبيت لحم؛ جامعو النفايات والرعاة في مقلب يطا

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني، ٢٠٠٩– ٣٠ يونيو/حزيران، ٢٠١٦

الكلمات المفتاحية
إدارة النفايات الصلبة، اللاجئون، الأراضي الفلسطينية، البيئة

للاتصال
إبراهيم دجاني، مدير البرنامج الخاص بالتنمية المستدامة لبلدان المشرق، البنك الدولي
ياسر دويك، المدير التنفيذي، مجلس الخدمات المشتركة- الخليل وبيت لحم
http://hjsc-swm.com

السياق والتحدي

تفرض التغيرات الديموغرافية وأزمة اللاجئين السوريين ضغطًا زائدًا على البيئة. فالتدهور في نوعية البيئة في جنوب الضفة الغربية ينذر بالخطر، جزئيًا بسبب التلوث الذي تسببه مقالب القمامة العشوائية. فتلك المدافن غير الخاضعة للسيطرة أو الرقابة تخلق كوارث خطرة على مستوى الصحة العامة والبيئة. وعلى وجه الخصوص، ظل مقلب يطا للقمامة يُستخدم على مدى العشرين سنة الماضية. وهو يمثل مجموعة من المشاكل البيئية والاجتماعية والطبية، وهي على سبيل الحصر: المقلب مفتوح، ويضم عددًا كبيرًا من جامعي النفايات، من بينهم أطفال وطلاب. علاوة على ذلك، يفتقد المقلب لأي وسيلة حماية لجامعي النفايات، الذين يفتقدون بدورهم إلى الوعي بالمخاطر الصحية التي تنطوي عليها هذه المهنة.

تتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في:

- تحسين إدارة المخلفات الصلبة في محافظتي الخليل وبيت لحم؛
- تقليل مخاطر التلوث البيئي، وخاصة تلوث الموارد المائية؛
- تحقيق المكاسب الاجتماعية المتصورة والتحسينات المتعلقة بالصحة العامة؛
- تحسين نوعية الهواء عن طريق خفض الانبعاثات من المقالب والمدافن العشوائية (ولاسيما الناشئة عن حرق النفايات).

الإجراءات والنتائج

- قبل البدء في المشروع، أجري تقييم للأثر البيئي والاجتماعي من خلال مشروع مشترك بين استشاريين محليين ودوليين ذوي سمعة طيبة من أجل تقييم اشتراك جامعي النفايات في إزالة موقع مقلب يطا للقمامة ووضع تعويض كافٍ لهم، وفي الوقت نفسه إعادة توجيههم نحو فرص عمل مختلفة.
- إنشاء مركز جديد لفرز وإعادة تدوير النفايات وتنظيم مبادرة لتشجيع فرزها تشمل معرضًا لإعادة تدوير النفايات؛
- إيجاد فرص عمل بديلة لجامعي النفايات السابقين والرعاة بمدينة يطا بعد إزالة مقلب يطا للقمامة (على سبيل المثال:مشروعات صغيرة، مشروعات للمزارعين)؛
- تحسين ظروف العمل من خلال توفير الملابس المناسبة للعمل، والمعدات الآمنة، والفحوصات، واللقاحات الطبية.

النتائج:

- **تحسين نظام الإدارة العامة:** تحسنت التدابير الصحية العامة من خلال إنشاء أيام للتوعية الطبية، والفحوصات واللقاحات، وتوفير مرافق الإسعافات الأولية.
- **سبل مستدامة لكسب العيش:** ساعد المشروع جامعي النفايات السابقين بمقلب يطا للقمامة على إيجاد وظائف بديلة، بما يسمح لهم بمواصلة مساندة أسرهم على نحو كافٍ.
- **تحسين المسؤولية البيئية:** تضمن المشروع أنشطة لتوعية السكان المستهدفين بالقضايا البيئية، مثل إعادة التدوير والتدابير الصحية لصالح جامعي النفايات. وخفض المشروع أيضًا من مخاطر التلوث البيئي.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

يفرض عدم اليقين السياسي في الأراضي الفلسطينية دائمًا مخاطر عالية أمام الاستدامة. ويخلق الاعتماد على تمويل الجهات المانحة، الذي يتناقص تدريجيًا، والنمو المحدود للقطاع الخاص مخاطر عالية فيما يتعلق بالتوظيف والفقر. ونتيجة لذلك فإن قدرة الناس على تحمل نفقات الخدمات محفوفة بالخطر، وبالتبعية قدرة البلديات على صيانة البنية التحتية القائمة وتقديم خدمات مقبولة لجمع النفايات والتخلص منها.

المقومات الرئيسية للنجاح

- القيادة القوية للجهات المتعاملة مع البنك الدولي والمساندة الوثيقة والفاعلة من البنك ومجتمع المانحين في "دولة هشة"؛
- تحويل متطلبات الحماية الاجتماعية والبيئية من كونها قيودًا معوقة لتكون فرصة إيجابية للاشتمال الاجتماعي والتنمية الاقتصادية؛
- تشجيع الاستخدام الأكثر كفاءة للمدفن الصحي الجديد من خلال إعادة التدوير، والكمر، واستغلال الفرص الاقتصادية/التجارية من خلال الاستخدام الفاعل للمشروعات التجريبية؛
- بناء تحالف للمانحين يتسم بالفاعلية والمساندة القوية والحفاظ عليه، بما يساعد على ضمان الاستدامة؛
- بناء مؤسسات محلية وتقويتها لتساعد على ضمان استدامة المشروع؛
- جذب القطاع الخاص الدولي للمشاركة في إدارة البنية التحتية والأصول الخاصة بإدارة النفايات الصلبة؛
- تعزيز الوعي العام من خلال برامج المعلومات، والمشاركة، ومعالجة الشكاوى باستخدام تكنولوجيا المعلومات الشائعة ووسائل التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك، وكذلك القيام بزيارات للمدارس، وإقامة ورش العمل المحلية والحلقات النقاشية؛
- جذب الخريجين الشباب المؤهلين، بما في ذلك الشابات، للانضمام لتطوير وإدارة قطاع إدارة النفايات الصلبة.

الجوانب المبتكرة

أبرز هذا المشروع الكثير من الابتكارات التي قادها مجلس الخدمات المشتركة– الخليل وبيت لحم. ويشمل ذلك أفضل ممارسة لمعالجة الجوانب المتعلقة بسبل كسب العيش للناس المعرضين للخطر، والاشتراك مع القطاع الخاص في ظل هذه البيئة الحافلة بالتحديات، والاستثمار في معالجة النفايات من حيث فصل مكوناتها، وكمر وإعادة تدوير البلاستيك، والورق، والورق المقوى...إلخ.
لقد روعيت الدروس المستفادة من هذا المشروع في تصميم مشروع إدارة النفايات الصلبة بقطاع غزة الذي يموله البنك الدولي والذي يجري تنفيذه حاليًا. وتمت مشاركة الدروس عالميًا أيضًا مع فرق البنك الدولي الأخرى التي تعمل في إدارة النفايات الصلبة.

توصيات تطوير المشروع

من أجل توسيع نطاق المشروع، سيكون من الممكن الولوج إلى مستوى جديد من المشاركة قد يشمل الإستفادة من غاز المدفن لتوليد الكهرباء، والاستفادة من موقع المدفن الأكبر الذي أعيد تأهيله وأُغلق في اتجاه تركيب خلايا شمسية يمكنها توليد الكهرباء للمجتمعات المحلية وكذلك إمكانية إمداد منطقة صناعية صغيرة النطاق يمكنها خلق وظائف تشتد الحاجة إليها لدى المجتمعات الفقيرة في جنوب الضفة الغربية.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

- ملاك أرض موقع المدفن أو الأراضي القريبة منه، وأراضي المقالب العشوائية في بيت لحم والخليل؛
- استشاريو شركة DHV الهولندية، وشركة BV، والمجموعة الهيدرولوجية الفلسطينية (للتصميم وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي)؛
- البنك الدولي؛
- أدت مشاركة جامعي النفايات العاملين في مقلب يطا للقمامة إلى تشكيل لجنة محلية.

الموارد:

- مبلغ التمويل: ٣٧,٥ مليون دولار أمريكي.
- الموارد البشرية: موظفو البنك الدولي والجهات المانحة، وموظفو مجلس الخدمات المشتركة– الخليل وبيت لحم، والاستشاريون، والمقاولون، وشركة القطاع الخاص القائمة على التشغيل، وموظفو المنظمات غير الحكومية.
- مصادر التمويل: البنك الدولي، "الشراكة العالمية للمعونات المستندة إلى النواتج" التي يديرها البنك، ومؤسسة التمويل الدولية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإيطاليا، والبنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجهات تمويل دولية أخرى.

٢

إدارة النفايات الصلبة

الفرز وإعادة التدوير مع المنظمات والبلديات

يهدف المشروع إلى دعم جهود ١٢ بلدية لبنانية لإعادة التدوير، من خلال إنشاء أنظمة فعالة ومستدامة لإدارة النفايات. ومن ثم، فإنه يعالج مصدر القلق الرئيسي الذي عبر عنه المجتمع المضيف من جهة، ومجتمع اللاجئين في لبنان من جهة أخرى. كما يساهم المشروع في الحد من الفقر من خلال خلق فرص عمل للاجئين السوريين والمجتمعات اللبنانية في مجال إدارة النفايات وإعادة التدوير، فيما يعمل على تخفيف أزمة النفايات في لبنان، التي تشكل خطرًا على البيئة والصحة العامة.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
منظمة Arcenciel غير الحكومية

المناطق المستهدفة
اثنتا عشرة بلدية لبنانية

المستفيدون
المضيفون واللاجئون في البلديات المشاركة.
٤٥٠,٠٠٠ من اللبنانيين والسوريين وغيرهم من المقيمين (حتى أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦).

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
يوليو/تموز ٢٠١٤ – ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧

الكلمات المفتاحية
إدارة النفايات الصلبة، إعادة التدوير، اللاجئون، لبنان، البيئة، الصحة

للاتصال
لمى نعمة، منسق المشروع،
منظمة Arcenciel غير الحكومية
http://www.arcenciel.org/projects/sorting-/and-recycling-in-municipalities

السياق والتحدي

يمثل تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين على لبنان تحديًا بالنسبة للبلديات المضيفة وسكانها، وبينما كانت الخدمات العامة المحلية عاجزة عن مواجهات التحديات، تفاقمت التوترات الاجتماعية الناجمة عن الاعتقاد الشائع بأن المساعدات الدولية موجهة للاجئين فقط. وفي هذا السياق، يهدف هذا المشروع إلى تحسين الظروف المعيشية لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، من خلال تعزيز إدارة النفايات الصلبة وإعادة التدوير في بعض البلديات اللبنانية.

هدفان يسعى المشروع لتحقيقهما:

- تعزيز القدرة على إدارة النفايات والمرونة المحلية في التعامل مع الوضع من خلال إنشاء مواقع لجمع النفايات وإعادة تدويرها، وتوفير وسائل جمعها، وتجهيز مراكز لإعادة تدويرها، وجمع النفايات القابلة لإعادة التدوير (ورق، وعلب، وبلاستيك، ومعادن) لبيعها إلى مراكز إعادة التدوير.
- إقامة أنشطة لتوعية واستشارة وتدريب الجهات الخاصة والعامة، وكذلك السكان المحليين.

الإجراءات والنتائج

- حملات التوعية للحد من النفايات وتشجيع الفرز في فئات مختلفة: البلاستيك والمعادن والورق/ الكرتون، والنفايات العضوية، وغيرها.
- تم تركيب صناديق الفرز وإنشاء مراكز التجميع في مواقع مستهدفة داخل كل بلدية، ومنظمة، بالإضافة إلى مخيمات اللاجئين. وجُمعت النفايات وأُرسلت إلى أحد مراكز الفرز الثانوية التابعة لـ Arcenciel، لفرزها مرة أخرى وضغطها. ثم تم إرسال الورق والمعادن والنفايات البلاستيكية إلى مصانع إعادة التدوير، وتحويل النفايات العضوية إلى سماد.
- نُشر"دليل إدارة النفايات البلدية" بهدف التوعية بفرز وإعادة تدوير النفايات المنزلية في البلديات.

النتائج:

- **تحسين الخدمات الحضرية:** أدى تحسين خدمات إعادة التدوير إلى انخفاض حجم النفايات وأصبح نظام التخلص من النفايات أكثر كفاءة واستدامة، كما عزز صورة الخدمات البلدية بين السكان.
- **تحسين الصحة العامة:** يقلل المشروع المخاطر الصحية التي تنجم عن الإفراط في التعرض للنفايات الخطرة بين السكان المضيفين واللاجئين.
- **تحسين الاستدامة البيئية:** من خلال تعزيز إدارة إعادة تدوير النفايات والحد من تلوث التربة والهواء والماء.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

تمثل أزمة النفايات اللبنانية قضية حساسة، خاصة في ظل تدفق اللاجئين السوريين الذي أدى إلى ارتفاع عدد السكان وزيادة كمية النفايات. وكان التحدي الرئيسي يتمحور حول تفادي تهميش اللاجئين أو مواطني المجتمعات المضيفة، وبالفعل تمكن المشروع من الوصول إلى كلا الطرفين. وفي هذا الصدد، منح التعاون مع المؤسسات المحلية المواطنين شعورًا قويًا بالمسئولية نحو المشروع.

المقومات الرئيسية للنجاح

سمح تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية من خلال تدريب مشرفيها بنقل خبراتها للمجتمعات المحلية واللاجئين.

وعلاوة على ذلك، ساعد التشديد على أن اللاجئين السوريين ساهموا أيضًا في تقليل حجم النفايات البلدية المنظمات غير الحكومية على تخفيف حدة التوتر في هذه المجتمعات. ويؤكد المشروع أيضًا على ضرورة وأهمية اللامركزية في إدارة النفايات، وإعادة هيكلة نظم النفايات في البلديات، وحرية البلديات في اتخاذ القرار بشأن الخدمات التي تقدمها (نشر الوعي وآليات جمع النفايات ومعالجتها... إلخ).

الجوانب المبتكرة

- دور المجتمع المدني: التعاون مع المجتمع المدني في إطار التدريب ودورات التوعية.
- إدماج الفاعلين الخارجيين في المشروع، وتحديدًا من خلال:
  - دورات توعية وزيارات ميدانية إلى مراكز Arcenciel لإدارة النفايات.
  - إشراك القطاع الخاص في مرحلة الفرز من المصدر ومتابعة كميات النفايات التي تم جمعها.

توصيات تطوير المشروع

لإنشاء وتأسيس مراكز الفرز الثانوية في مناطق مختلفة في جميع أنحاء لبنان، يمكن إعادة إنتاج المشروعات التجريبية في البلديات المختلفة. وعلاوة على ذلك، تعد البرامج التوعوية العامة وسيلة هامة لتطوير مشروعات إدارة النفايات؛ مع الأخذ في الاعتبار التباين بين خطط إدارة البلديات المعنية.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

الوكالة الفرنسية للتنمية Agence Française de Développement (AFD)

الموارد:

- مبلغ التمويل: ٩٩٩,٩١٢ يورو
- مصادر التمويل: دعم من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)

٣

إدارة النفايات الصلبة

تعزيز التماسك الاجتماعي
من خلال فرز و جمع النفايات

يستهدف المشروع توعية أبناء المجتمع المحلي واللاجئين السوريين بكيفية فرز النفايات الصلبة، وتشغيل عدد من أبناء المجتمع المحلي والسوريين في جمع النفايات. تم توعية عدد كبير من الشباب والشابات؛ حيث استهدف النشاط عددًا كبيرًا من مناطق البلدية والأحياء، بالإضافة إلى توعية المجتمع، واللاجئين بعملية فرز النفايات، وتوزيع حاويات ملونة للفرز. تم استهداف ٥٠٪ من سكان المدينة بالتعاون مع بلدية المفرق وجمعيات محلية وبدعم من (GIZ).

السلطة أو المنظمة الرئيسية
بلدية المفرق الكبرى

المناطق المستهدفة
قصبة المفرق, الأردن

المستفيدون
أبناء المجتمع المحلي واللاجئون

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
٢٠١٤ - ٢٠١٦

الكلمات المفتاحية
إعادة تدوير النفايات، وعمل اللاجئين السوريين في جمع النفايات،
وتوعية وتثقيف المجتمع المحلي بفرز النفايات

للاتصال
محمد العموش مدير وحدة التنمية ببلدية المفرق الكبرى
mohammadmadwr@yahoo.com

السياق والتحدي

منذ بداية الأزمة السورية وتدفق اللاجئين إلى المنطقة، واجهت البلديات العديد من التحديات، وتعرضت بنيتها التحتية للعديد من الضغوط على كافة المناحي الصحية، والبيئية، والتعليمية، وغيرها. وبدأت المنظمات الدولية تقديم الدعم المالي للبلديات المضيفة؛ حيث أسهمت بشكل كبير في حل أزمة اللجوء الطارئة، ومساعدة البلديات على تلبية احتياجات الناس.

وأدى العمل مع هذه المنظمات إلى تطوير وبناء قدرات البلديات لتتمكن من الاضطلاع بتلك المهمة وحدها، حيث اكتسبت خبرة كبيرة في التعامل مع أزمة اللاجئين تمكنها من الاضطلاع بالمهمة وحدها، والتكيف مع هذه الأزمة الطارئة.

الإجراءات والنتائج

- تشغيل شباب من اللاجئين، والأردنيين في جمع النفايات.
- تشغيل نساء ورجال سوريين وأردنيين من أصحاب المهن والحرف، وتعزيز تبادل الخبرات بينهم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.
- حصلت الورش العملية على دعم البلدية، ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز الوعي والإحساس بأهمية مجالي الصحة، والتعليم سواء بالنسبة للسوريين أو الأردنيين، وتعزيز التماسك الاجتماعي.
- من خلال هذا المشروع، شارك مجتمع اللاجئين في عمليات اتخاذ القرار.

النتائج:

- **تحسين الخدمات الحضرية:** مشاركة اللاجئين والمواطنين بالاجتماعات التي يتم خلالها اختيار مشروعات البلدية.
- **زيادة التماسك الاجتماعي بين المجتمعين اللاجئ والمضيف:** زيادة التماسك الاجتماعي من خلال تشغيل شباب سوريين في جمع النفايات في البلدية، وتوفير فرص العمل.
- **زيادة إدماج اللاجئين اجتماعيًا واقتصاديًا و/أو توفير سبل العيش المستدام:** الحد من البطالة والفقر بين اللاجئين والمواطنين على حد سواء.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

- حدوث نزاعات/ توترات بين المواطنين واللاجئين بشأن فرص العمل.
- تزايد أعداد اللاجئين في المستقبل.
- عدم وجود حل للأزمة السورية على المدى القريب.

المقومات الرئيسية للنجاح

- تقبل اللاجئين ودمجهم بالمجتمع المضيف وزيادة التماسك الاجتماعي بينهم وبين المواطنين.
- إشراك اللاجئين في مشروعات البلدية والاستعانة بآرائهم.
- دعوة اللاجئين والمواطنين إلى حضور الاجتماعات الدورية في البلدية.

الجوانب المبتكرة

- إقامة أنشطة ثقافية، ورياضية، وجلسات تعارف للمواطنين واللاجئين في البلدية.
- تنظيم دورات لتعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمواطنين برعاية البلدية.
- التوعية والتثقيف لزيادة الاندماج مع أبناء المجتمع المحلي.

توصيات تطوير المشروع

تطوير قدرات العاملين داخل البلديات خاصة في مجال التواصل بين اللاجئين السوريين، والمجتمع المحلي لتسهيل عملية التماسك الاجتماعي.

الاطلاع على تجارب البلدان النامية للمساعدة على تدريب العاملين في البلديات المضيفة؛ حيث يمثل ذلك فرصة للتعلم من خبرات الدول الأخرى وتطبيقها في بلدياتهم بإشراك المجتمعات المضيفة واللاجئين في الأنشطة الاجتماعية، واتخاذ القرارات التي تهمهم.

- العمل على تعزيز فرص العمل للاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال رفع مستوى التعليم إلى جانب توفير فرص العمل.
- الحاجة إلى إدماج اللاجئين داخل المجتمعات المضيفة وتعزيز التماسك الاجتماعي: إشراك اللاجئين السوريين في المشروعات من شأنه أن يخفف التوترات بين المجتمعين. ويمكن تعزيز الاندماج بين المجتمعين من خلال إنشاء صالات أفراح مما يمثل فرصة للسوريين للاحتفال و مشاركة أفراحهم مع المجتمع المضيف.
- العمل على إدماج الشباب في المشروعات التي تنفذها البلدية، مثل فرز النفايات أو المشروعات الاجتماعية.
- تسهيل إدراج اللاجئين غير الملتحقين بالمدارس في مراكز الدعم النفسي لمساعدتهم على الالتحاق بالمدارس واستئناف تعليمهم.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

- بلدية المفرق الكبرى؛
- الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) (الجهة المانحة)؛
- منظمات وجمعيات المجتمع المدني التي ساعدت في التوعية والتثقيف بجمع النفايات وفرزها.

الموارد:

- قيمة التمويل: قيمة التمويل (٨٠٠٠٠) ألف دينار لعام ٢٠١٦.
- الموارد البشرية: تم تعيين (١٦٠) من العمال السوريين والأردنيين، وشارك اللاجئون في اختيار عمال من بينهم لتعيينهم، وحصلوا على رواتب من البلدية من المنحة المقدمة من (GIZ) لجمع النفايات.
- مصدر التمويل: الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ).

القسم

5

التخطيط العمراني والإسكان

التخطيط العمراني والإسكان

إستراتيجية مرونة جبيل: التواصل مع ماضينا، وخلق مستقبلنا

في ظل تزايد عدد السكان وتدفق اللاجئين، تعتمد إستراتيجية مرونة جبيل على خمس ركائز إستراتيجية تهدف إلى خلق مدينة مترابطة، كفء في استخدام الموارد، سلمية، ثقافية، ومزدهرة من خلال مشاركتها في برنامج ١٠٠ مدينة مرنة وتعيين موظف مرونة.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
مكتب مرونة جبيل

المناطق المستهدفة
جبيل، لبنان

المستفيدون
سكان جبيل (٢٧٢٥٠ نسمة)، منهم ١,٦٦٠ لاجئون مسجلون (٣٠ أبريل/ نيسان ٢٠١٥)

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ – مستمر

الكلمات المفتاحية
التخطيط العمراني، اللاجئين، لبنان، البيئة

للاتصال
طوني صفير، مسؤول مكتب المرونة، جبيل
http://www.100resilientcities.org/cities/_-/#entry/byblos-resilience-challenge/

السياق والتحدي

بنيت الإستراتيجية على خمس ركائز:

- مدينة مترابطة تقدم حلول حضرية شاملة ومبتكرة.
- مدينة تدير مواردها بكفاءة ضمن حدودها البيئية.
- مدينة سلمية تحتضن وتعزز التماسك الاجتماعي، والتنوع الثقافي.
- مدينة ثقافية تحمي وتحترم الأصول الثقافية، والتقاليد، والهوية المحلية.
- مدينة مزدهرة تعتمد في ازدهارها على مواردنا الثقافية، والإنسانية القيمة.

تشهد مدينة جبيل نموًا سكانيًا سريعًا، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية، وتدفق اللاجئين من سوريا. وفي هذا السياق، يمثل الحفاظ على التماسك الاجتماعي تحديًا متزايدًا.
وتسعى الإستراتيجية بالاعتماد على الركائز الخمس إلى:

- إظهار مسؤولية بيئية فيما يتعلق بالحد من النفايات الغذائية لصالح المنظمات غير الحكومية التي تهتم باللاجئين وغيرهم من الفئات المستضعفة،
- تشجيع المشاركة المدنية، والمشاركة في اتخاذ القرارات من خلال إنشاء لجان للأحياء، وفرق عمل للشباب، وتخطيط مشترك للميزانية،
- إدارة مخاطر السلامة، والتهديدات، والاضطرابات المدنية،
- إنشاء مركز لخدمة المجتمع لمصلحة الفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك اللاجئين،
- تعزيز ورش عمل وبرامج حل النزاعات.

الهدف العام هو بناء شبكات اجتماعية، وتعزيزها وتوسيعها لتشمل بقية المحافظة (المجتمعات المحلية): ويعمل إنشاء هذه الشبكات الاجتماعية على تحفيز التعاون الاقتصادي، والثقافي، والسياسي. وعلاوة على ذلك، تشمل الأهداف الأخرى للإستراتيجية الحفاظ على التراث التاريخي، والساحلي للمدينة، بالإضافة إلى حماية الهوية المحلية، والشركات التقليدية من خلال تمكين المجتمعات المحلية لإحياء الحرف التقليدية وتطوير أسواق للمنتجات الحرفية.

الإجراءات والنتائج

- المشاركة في حملة UNISDR"جعل المدن مرنة"، جنبًا إلى جنب مع أربع مدن لبنانية أخرى، تركز على الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ؛
- المشاركة في مشروع إدارة النفايات الصلبة MED-3R لتحديد إستراتيجيات مناسبة للنفايات الحضرية؛
- إنشاء حديقة عامة متعددة الوظائف لخدمة غرضي الترفيه والإدارة البيئية. فاز هذا المشروع بجائزة لتصميم المناظر الطبيعية في برشلونة؛
- تطوير مركز ثقافي لجبيل، بالتعاون مع وزارة الثقافة؛
- بناء مجمع رياضي مجتمعي، ممول من قبل مؤسسة "كارلوس سليم" ومناسب للترفيه المحلي وكذلك للفعاليات الرياضية الدولية؛
- المشاركة في "مدن سلمية مسجلة كتراث عالمي"، بالتركيز على وضع خطط التأهب لمواجهة الأخطار، وتدابير تخفيف المخاطر بمدينتي جبيل في لبنان، ومتسخيتا في جورجيا. والهدف هو تطوير

إستراتيجية لتأهيل كل من جبيل، ومتسخيتا للحصول على وضع الحماية المعززة من اليونسكو، وإنشاء مركز فرز النفايات، وإعادة التدوير الجديد، وتنظيم مبادرة تشجيع فرز النفايات بما في ذلك معرض إعادة تدوير النفايات؛

النتائج:

- **تحسين الخدمات الحضرية:** تحسين إدارة المدينة من خلال تحسين القدرة على القياس، وتعزيز الترابط للحد من الزحف العمراني؛
- **تحسين الحوكمة:** إشراك مجتمعات جبيل في معالجة القضايا المحلية، وتحسين نوعية الحياة لسكان المدينة، بما في ذلك الفئات المستضعفة؛
- **تحسين الموارد الثقافية والبشرية:** تشجيع التنويع في القطاعات الاقتصادية بتعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية من خلال اتحاد البلديات، وتعزيز سبل العيش المستدامة من خلال توفير ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل؛
- **زيادة التماسك الاجتماعي بين المجتمع المضيف واللاجئين:** تعزيز السلام من خلال وضع إستراتيجية لسلامة المجتمع، وإنشاء شبكات اجتماعية للتعاون الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، وإحياء تراث جبيل الاجتماعي والاقتصادي، وتقاليدها لخلق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية؛
- **تحسين المسؤولية البيئية:** إرساء ممارسات الإدارة المستدامة للنفايات وخطط الجمع لتعزيز الوعي البيئي والمسؤولية المدنية.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

التهديدات البيئية، التدفق الكبير للاجئين، هجرة الأدمغة، ارتفاع معدلات البطالة، والنمو السكاني، تجزئة المناطق الحضرية، وفقدان التقاليد الثقافية.

المقومات الرئيسية للنجاح

الاستماع إلى المواطنين، وفهم احتياجاتهم، امتلاك نظرة عالمية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الجوانب المبتكرة

- جبيل تستضيف أول مكتب مرونة في الشرق الأوسط.
- إنشاء دورات وندوات حل النزاعات.

توصيات تطوير المشروع

تحذو مدن أخرى في لبنان حذو جبيل، مثل بيروت، جونيه، ضبيه، وغيرها. وتعد الاستدامة العامل الرئيسي لتكرار هذا المشروع. وبالنظر إلى النتائج البيئية، يمثل إنشاء أو تحسين الحدائق العامة مشاريع مستدامة على المدى القصير للمدن الساحلية في لبنان، حيث تندر الأراضي، وتنتشر حركة البناء دون خطة رئيسية تضع في اعتبارها الحفاظ على البيئة. وعلى المدى الطويل، يمكن مراجعة الخطة الرئيسية لاستخدام الأراضي لتوفير مساحة أكبر للأشجار، والأرصفة، والمناطق المخصصة للمشاة؛ وذلك حيث إن المدينة الذكية هي المدينة الخضراء التي يمكن السير فيها.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

جاء تخصيص كل الموارد الاقتصادية والبشرية بالتعاون مع برنامج ١٠٠ مدينة مرنة (الذي أسسته مؤسسة روكفلر) وغيرها من الشركاء المحليين، مثل بنك بيبلوس، الجامعة اللبنانية الأميركية، منظمة التنمية المستدامة (ODDD)، المديرية العامة للتنظيم المدني (DGUP)، مجلس الإنماء والإعمار اللبناني (CDR) والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وشركات القطاع الخاص.

الموارد:

- مبلغ التمويل: ١٠٪ من ميزانية المدينة السنوية (التي تبلغ ٨,٣ مليون دولار أمريكي) بالإضافة إلى وعد من مقدمي الخدمات بتقديم نحو ٥ مليون دولار أمريكي من السلع والخدمات على مدى السنوات الخمس المقبلة بتمويل من برنامج ١٠٠ مدينة مرنة.
- الموارد البشرية: ١٠٠ موظف في المجلس البلدي.

٢ التخطيط العمراني والإسكان

ملفات المدن

ملفات المدن هي خلاصات التحليل الحضري متعدد القطاعات والتي يتم تحديثها بشكل دوري، وتقدم تقارير بالمناطق التي تتعرض لضغوط حضرية فيما يتعلق بالخدمات والموارد. وتولي الملفات عناية خاصة للتداعيات التي يعاني منها السكان المضيفين واللاجئين في المناطق الحضرية التي تأثرت من تدفق اللاجئين السوريين بعد عام ٢٠١١. ونظرًا لأن تلك الملفات متعددة القطاعات، والجماعات، والمكانية، فإنها يمكن استخدامها في تنسيق البرمجة، وتوجيه التدخلات بين الهيئات الإنسانية ومع السلطات المحلية.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) لبنان

المناطق المستهدفة
لبنان

المستفيدون
الفئات المستضعفة من السكان في المناطق الحضرية

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
٢٠١٥-مستمر

الكلمات المفتاحية
اللاجئون، التنمية الحضرية، سوريا، لبنان

للاتصال
سوزان ماغواير، رئيس وحدة التحليل الحضري، موئل الأمم المتحدة لبنان،
suzanne.maguire@unhabitat.org
/www.unhabitat.org/lebanon

السياق والتحدي

تأثرت التدخلات الإنسانية وتقديم الخدمات البلدية في لبنان بسبب عدم وجود قاعدة إحصائية قوية ترصد المناحي الأساسية مثل عدد السكان، وتوزيعهم، وتكوينهم، بالإضافة إلى الاقتصاد، والعمالة، وأسواق العمل، والإسكان. وازدادت صعوبة فهم المدن في لبنان بسبب تزايد معدل تدفق اللاجئين السوريين اعتبارًا من عام ٢٠١١، وهو ما زاد الضغوط على البنية التحتية الحضرية التي كانت ترزح بالفعل تحت الضغوط.

- بداية من مطلع عام ٢٠١٧، كان هناك ١,٠١ مليون لاجئ سوري مسجل في لبنان، بالإضافة إلى ٣٢,٠٠٠ لاجئ فلسطيني من سوريا. ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي أعلى، ويرجع ذلك جزئيا إلى الحظر الذي تفرضه الحكومة على تسجيل الوافدين الجدد .ومن ثم، أصبح لدى لبنان أكبر عدد من اللاجئين للفرد الواحد في العالم، حيث لديها لاجئ سوري مسجل في مقابل كل ثلاثة لبنانيين.
- وفي ظل سياسة الحكومة الرافضة لإقامة المخيمات، يعيش نحو ٧١٪ من النازحين السوريين في المباني السكنية، الأمر الذي يضع الضغط على الخدمات، والبنية التحتية في المناطق الحضرية الفقيرة والتي لديها أعلى كثافة من السكان اللبنانيين المستضعفين.
- وتعزز زيادة الكثافة السكانية داخل المناطق الحضرية المكتظة بالفعل العبء الذي ترزح تحت وطأته شبكات البنية التحتية المتدهورة والمباني سيئة الصيانة، والغالبية العظمى من سجلات مسح الأراضي التي تشكل أكبر أربع مدن مرتبة بين الأكثر ضعفا في لبنان.

ومنذ بداية الأزمة، تركزت الاستجابة الإنسانية على مستوطنات الخيام ومازالت لا توجد بيانات دقيقة حول تأثير أزمة اللاجئين على المدن اللبنانية. وإلى حد كبير، أثرت تلك الفجوة المعلوماتية على قدرة مختلف الهيئات الإنسانية على تصميم برامج الاستجابة لاحتياجات اللاجئين في المناطق الحضرية، الذين يمثلون فئة متميزة بالمقارنة مع اللاجئين في المناطق الريفية. كما أنها تعرقل نوعية البرمجة البلدية وتقديم الخدمات، فضلاً عن إمكانية إجراء القطاع العامل للتخطيط العمراني السائد. وبالتالي، صممت "الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية" ملفات المدن لرصد الثغرات في البيانات الحضرية ومحاولة التغلب عليها. تم إعداد تلك الملفات بالتعاون مع السلطات المحلية، والشركاء في المجال الإنساني، وغيرهم من أصحاب المصلحة، وتضم الملفات البيانات المتاحة حاليًا بالإضافة إلى جمع البيانات الأولية. وتعرض الملفات ضمن منطقة حضرية محدودة بشكل واضح في الأصل، وتوضع وتحلل البيانات المتعلقة بالسكان، والاقتصاد، والإسكان، والخدمات الحضرية الأساسية، والخدمات الاجتماعية، كما تحدد الفجوات والتحديات، بما في ذلك نقاط الضغط الساخنة، ذات الصلة بكل من القطاعات العامة والإنسانية. في بيئة فقيرة البيانات، تمثل الملفات خطوة مهمة في قاعدة الأدلة للقطاع الإنساني العام وتحديد أهداف التدخلات في المناطق الحضرية. وعلى نفس المنوال، يتمحور التحدي الرئيسي في إنتاج الملفات حول الوصول إلى البيانات الثانوية والتحقق من جودتها.

الإجراءات والنتائج

- في إطار نهج قائم على المنطقة لتحليل نقاط الضعف في المناطق الحضرية، تم إنشاء بنية ملف المدينة. وتعيين محاور المساحة، والحكومة، والسكان، والخدمات باعتبارها أركانًا أساسية. ثم تم تقسيم قسم الخدمات لكي يعكس النطاق الكامل من قطاعات الاستجابة الإنسانية.
- أجريت مشاورات مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الأخرى لتحديد نوع البيانات التي تتوافق مع احتياجاتهم.
- يعمل فريق متخصص على تطوير كل ملف.

- تم تحديد حدود المدينة، بالاشتراك والاتفاق مع السلطات المحلية، وباستخدام صور الأقمار الاصطناعية مع التحقق الميداني، استنادًا إلى المناطق الحضرية المتنامية.
- اشتمل جمع البيانات على مراجعة مكتبية، وجمع واستجلاب البيانات الأساسية التكميلية، بما في ذلك حسابات معدلة من السكان، والدراسات الاستقصائية بشأن جودة البناء على مستوى المدينة، ورسم خرائط استخدام الأراضي البعيدة والاستطلاعات الهاتفية من المدارس والمؤسسات الصحية.
- أجريت الاجتماعات الفردية بين الوكالات وأصحاب المصلحة لجمع المعلومات والحصول على ردود الفعل بشأن النتائج الأولية.
- ولإنتاج مسودة الملف، تم عقد اجتماعات مائدة مستديرة مع السلطات المحلية، والإنسانية عبر القطاعية، بوساطة رسمية من قبل السلطات المحلية المعنية.
- تم تحديد نطاقات المنظمات غير الحكومية لكل مدينة لإنشاء مجموعة من الهيئات المحلية، والدولية العاملة في هذه الفئة. وتم استهداف منظمات غير حكومية مختارة لعقد لقاءات فردية أثناء عملية التوصيف، بغرض جمع البيانات، وإثبات الواقع، كما دعيت قائمة طويلة لاجتماعات المائدة المستديرة للاطلاع على الصيغ الأولية والنسخ النهائية من ملفات المدن.
- أنشئت لجنة توجيهية وطنية تضم أكاديميين، وممارسين بالإضافة إلى الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة الشقيقة لتوجيه التطوير الاستراتيجي بشأن محتويات ملفات المدن لموئل الأمم المتحدة والغرض منها.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

- بيئة فقيرة البيانات: وهو ما يمثل قوة دافعة لتحديد ملفات المدن وتهديدًا رئيسيًا في الوقت نفسه لنوعية هذه المبادرة. على مستوى المدينة، كان مدى معالجة أوجه النقص في البيانات الثانوية المتاحة واستكمالها بعملية جمع البيانات الأساسية يمثل قضية حساسة للغاية.
- عدم وجود توافق مع الحدود المؤسسية الحالية: في هذه الحالات، يمثل تأسيس منتديات للتشاور/ للمناقشة لا تكرر هياكل الحكومة القائمة ومكتفية ذاتيًا على الرغم من عدم وجود اعتراف رسمي تحديًا أساسيًا.
- تحقيق مشاركة جدية ورفيعة المستوى لأصحاب المصلحة: هذا أمر بالغ الأهمية لضمان جدوى واستدامة ملفات المدن.

توصيات تطوير المشروع

تم الانتهاء من ملفات المدن الست الرئيسية في لبنان والالتزام بها، ونأمل الانتقال إلى المدن من الدرجة الثانية بعد ذلك. تم إعداد ملفات للمدن عن طريق البرامج القطرية الأخرى لموئل الأمم المتحدة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، رغم التباين الكبير في تشكيل الملفات ونطاقها والمجالات الرئيسية المثيرة للقلق وبيانات خط الأساس. وبدأت المناقشات بين البرامج القطرية لترويج ملفات المدن، وتحديد مجالات مشتركة وتبادل لأفضل الممارسات في أواخر ٢٠١٦.

وسوف يستفيد رفع مستوى ملفات المدن من توفير موارد إضافية لجمع البيانات وتحليلها والعمل الميداني، واستمرار الاعتراف بالآثار الإيجابية من قبل السلطات المحلية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، وأخذ الملكية بين السلطات المحلية لدعم المبادرة في المستقبل، والمشورة بشأن التطوير الاستراتيجي للمبادرة من اللجنة التوجيهية الوطنية لملفات المدن.

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

- السلطات المحلية: بما في ذلك البلديات واتحادات البلديات و"المكاتب التقنية الإقليمية" بدعم من موئل الأمم المتحدة.
- وكالات المرافق (المياه الإقليمية، والطاقة، وغيرها من الهيئات): تم التواصل معها لجمع البيانات الخاصة بالخدمة، مع إعادة النتائج لهم من أجل التحقق.
- المنظمات غير الحكومية.

الموارد:

- مبلغ التمويل: ٧٥٠٠٠ دولار أمريكي لكل مدينة.
- الموارد البشرية: محلل بارز في المناطق الحضرية و ٣ مخططين حضريين بالإضافة إلى موظف نظم معلومات جغرافية (GIS).
- مصادر التمويل: الحكومة السويسرية، واتحاد المدن.

٣

التخطيط العمراني والإسكان

برنامج الأردن للإسكان الميسور - المرحلة 1

يهدف هذا البرنامج المبتكر إلى إحداث نقلة نوعية في تقديم الإسكان الميسور من خلال آليات السوق وبدون دعم، ويستجيب لاحتياجات الأردنيين من ذوي الدخل المنخفض، بالإضافة إلى اللاجئين السوريين، مما يبرز كيفية ربط الإنسانية بقضايا التنمية داخل قطاع معين.

السلطة أو المنظمة الرئيسية
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) الأردن

المناطق المستهدفة
الأردن

المستفيدون
المجتمعات المضيفة الأردنية، واللاجئون السوريون في الأردن

تاريخ البدء- تاريخ الانتهاء
نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٤ – سبتمبر/ أيلول ٢٠١٦

الكلمات المفتاحية
الإسكان، اللاجئون، الأردن، موئل الأمم المتحدة

للاتصال
إيمان زكي عبد الحميد، رئيس المكتب/ مدير البرنامج، موئل الأمم المتحدة مكتب الأردن
iman.zaki@unhabitat.org

السياق والتحدي

بالرغم من أن أزمة اللاجئين تضع ضغطًا شديدًا على القدرة الاستيعابية لسوق الإسكان الأردني، كان تفاقم أزمة المساكن جراء الأزمة الاقتصادية سابق على تدفق اللاجئين. ويؤدي التفاوت بين العرض والطلب على الوحدات السكنية بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار الإيجارات. وبالتالي، تستنزف الأسر الأردنية المستضعفة، واللاجئون السوريون مدخراتهم وتزداد عمليات الإخلاء بسبب بحث أصحاب العقارات عن مستأجرين يستطيعون دفع إيجارات أعلى.

ويمثل عدم توافر المأوى المناسب والملائم تحديًا رئيسيًا بالنسبة للاجئين السوريين، والمجتمعات المضيفة على حد سواء. في المرحلة الأولى من برنامج الأردن للإسكان الميسور (JAH)، تسعى الشراكات مع الجهات الفاعلة الإنسانية لاستكمال دعمهما للمأوى في حالات الطوارئ الذي يعتمد على المنح، بالحصول على منتجات القروض. وعلاوة على ذلك، توفر المرحلة الثانية من هذا البرنامج البيانات والأدلة الضرورية لتمكين المؤسسة الأردنية العامة للإسكان والتطوير الحضري (HUDC) من وضع الخطط والسياسات السكنية الجديدة.

ويهدف المشروع إلى:

- أن يقدم القطاع الخاص برنامجًا وطنيًا متطورًا لوحدات سكنية صغيرة الحجم (٦٥ مترًا مربعًا) يمكن توسيعها أو دمجها لإنشاء وحدات أكبر في المستقبل، وتكون في متناول الأسر الأردنية ذات الدخل الأقل من المتوسط.
- إنشاء حل مستدام للإسكان يستفيد منه اللاجئون، والمجتمعات المضيفة.
- التغلب على مشكلة تضخم تكاليف الإيجار عن طريق زيادة المعروض من المساكن لمحدودي ومتوسطي الدخل من قبل القطاع الخاص، مع التركيز على تحقيق الهدف النهائي المتعلق بزيادة توافر السكن للاجئين، والمجتمعات المضيفة، وخفض تكلفته.

الإجراءات والنتائج

- استطلاع يستهدف كل من الأردنيين والسوريين أدى إلى تحليل كامل للقطاعات المالية الخاصة، والحكومية. وتم تحليل النتائج وتبادلها على نطاق واسع وكان لها دور فعال في حملة "تغيير التصور".
- تصميم نظام الإيجار للاجئين: بسبب نقص التمويل، تم تأجيل جميع الأنشطة المتصلة بخطة العمل، والهيكل المؤسسي حتى المرحلة الثانية.
- البرنامج التجريبي الأول في الرمثا، بقيادة وزارة الأشغال العامة والإسكان الأردنية: يتزايد اهتمام المواطنين بالبرنامج؛ حيث أعرب أكثر من ٩٥٠ شخصًا عن رغبتهم في المشاركة.

النتائج:

- **تحسين الخدمات الحضرية:** على المدى القصير، يساعد البرنامج على تلبية احتياجات اللاجئين، والأسر الأردنية المستضعفة للمأوى، من خلال توفير السكن الميسور. وعلى المدى الطويل، تحقق زيادة المعروض من المساكن استقرارًا لأسعار الإيجارات، وتعزز مرونة سوق الإسكان في حالة حدوث تدفق جديد للاجئين في المستقبل.
- **تعزيز الحوكمة:** ساعد العمل جنبًا إلى جنب مع أصحاب المصلحة المحليين المتنوعين المسؤولين عن تسليم وحدات الإسكان الميسور على تعزيز الملكية، والقيادة المحلية من خلال توفير الروابط بينهم. وعلاوة على ذلك، تسعى JAH إلى ضمان تنفيذ الحكومة الأردنية لبرامج الإسكان بما يتماشى مع إستراتيجية الإسكان العالمية، التي تركز على توفير السكن الملائم الميسور داخل

المراكز الحضرية. وأخيرًا، يعزز البرنامج الأنشطة الإنسانية لضمان تدابير قصيرة الأجل في قطاع الإسكان تكملها تدخلات متوسطة الأجل (برنامج الإسكان الميسور) تحقق المرونة على المدى الطويل (إصلاح قانوني، ومؤسسي لسياسات قطاع الإسكان).

- **زيادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي و/أو توفير سبل العيش المستدام للاجئين:** يوفر البرنامج أصولاً طويلة الأجل للمجتمع المضيف من خلال خلق فرص العمل، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، والاقتصادي للاجئين. ويحفز النشاط الاقتصادي، ويوفر فرص العمل لكل من اللاجئين، والسكان المحليين في قطاع البناء والتشييد.
- **زيادة قدرة النظم المالية:** بفضل برنامج JAH، أصبح بإمكان البنوك إشراك العملاء الجدد، وأصبح لدى المطورين سوقًا جديدًا من ذوي الدخل المحدود. وعلى المدى الطويل، سيفتح البرنامج أسواقًا جديدة أمام البنوك التجارية (التي تتمكن من إشراك العملاء الجدد من ذوي الدخل المحدود) تساعد على معالجة النقص الحاد في الإسكان الميسور الذي يمثل تحديًا لقطاع الإسكان في الأردن حتى الآن.

الدروس المستفادة والمتابعة

التحديات والمخاطر

تتركز التحديات الرئيسية حول التصورات، والمفاهيم الخاطئة الشائعة عن الإسكان في الأردن والتي تتمثل في: الأردنيون يفضلون العيش في منازل كبيرة (أكثر من ١٢٠ متر مربع)؛ لا يمكن تمويل الأسر ذات الدخل المنخفض؛ الأردنيون يميلون إلى الاقتراض وفقًا للشريعة الإسلامية؛ لا تستطيع الأسر ذات الدخل المنخفض تحمل قروض الإسكان بدون (سعر الفائدة) الدعم؛ الأرض مكلفة للغاية، الأردنيون لا يرغبون في أن يستأجر الأجانب أو أفراد من خارج الأسرة منازلهم.

لمواجهة هذه التحديات، عقد موئل الأمم المتحدة لقاءات مفتوحة متعددة لتوضيح المسائل المتعلقة بالبرنامج، وكذلك مناقشات متكررة، واجتماعات مع الجهات المعنية (المطورون والبنوك والمستفيدون). وأخيرًا، مازالت هناك حاجة إلى بذل جهود دعوة واضحة منذ المراحل المبكرة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مبادئ البرنامج، لتبديد أي سوء فهم، وبناء الثقة، وتعزيز الشراكات. وتحتاج الأنشطة التي تستهدف معالجة التحيز، والأفكار الخاطئة المحددة إلى استكمال الجانب العملي للبرامج التجريبية، وكذلك عملية التصميم المؤسسي.

المقومات الرئيسية للنجاح

- يجمع برنامج JAH كل أصحاب المصلحة الرئيسيين معًا، ويسمح لهم بالتحرك بشكل جماعي إلى سوق جديد يقدم الإسكان الميسور بدعم من فريق متخصص من الخبراء للمساعدة في التغلب على العقبات، والتعامل مع التأخيرات السوقية، وضمان الجودة، والشفافية، والإنصاف، والمساعدة في ترتيب تمويل المقترض لشراء وحدات.
- تقليص حجم المأوى من (وحدات ١٣٠ مترًا مربعًا) المرغوب فيه إلى (وحدات ٦٥ مترًا مربعًا) الميسور، لكي يكون هناك عرض ميسور قائم على السوق.
- وضع حدود في المدن على الأراضي الخاصة في المواقع المرغوبة: يرتبط انخفاض تكلفة الأراضي في المدن بارتفاع تكلفة وسائل الراحة (الطرق والشبكات) في المناطق النائية.
- تنمية الإسكان قائمة على الطلب، جنبًا إلى جنب مع مشاركة الأطراف الثلاثة (أصحاب العقارات، والبنوك، والمطورون)، مما يسمح باستدامة البرنامج.
- عملية مستنيرة: حملات إنشاء لتقييم المناطق المرغوبة، والطلب، بما في ذلك معلومات عن إيرادات المستفيدين.

الجوانب المبتكرة

- برنامج قائم على الطلب الذي ينفذه القطاع الخاص (الأراضي الموجودة، ومطورو الإسكان، والبنوك التجارية، والإسلامية)، مع تسهيلات من الحكومة الأردنية.
- لا توجد برامج للإعانات، وذلك لضمان الاستدامة.

توصيات تطوير المشروع

- يمكن توجيه المساعدات النقدية للاجئين مباشرة إلى أصحاب عقارات الإسكان الميسور، والتي من شأنها توفير الموارد، والحوافز لبناء وإيجار منازل للاجئين.
- يمكن أن تعزز السلطات المحلية مشاركتها في برامج الإسكان الميسور عبر ١) تسريع عملية إصدار تراخيص البناء، وتخفيض رسوم التسجيل (ميسرو التنظيم)، ٢) تسهيل العملية التشاركية لتحديد الملاك، والمستأجرين المهتمين في المستقبل، وتسهيل العلاقات، والاتفاقات بين البنوك، والمطورين، والمستفيدين (الوسيط النزيه)، و ٣) إدخال الإرادة للسكن الميسور في تخطيطها لتشجيع مثل هذا البرنامج (التخطيط الاستراتيجي).

الترتيبات الفنية

الجهات المتعاونة:

وقد تم تنفيذ هذا البرنامج القائم على الطلب من قبل القطاع الخاص (مطورو الأراضي، والإسكان، والبنوك التجارية، والإسلامية)، مع تسهيل من الحكومة المحلية، والوطنية الأردنية. وهو يجمع بين القدرة الائتمانية للأسر الأردنية المهتمة بالاستثمار في الممتلكات، وتمويل من البنوك التجارية، والإسلامية المحلية، والموارد المتاحة، والقدرة على البناء من المطورين الأردنيين.

الشركاء الرئيسيون في البرنامج هم: المؤسسة الأردنية العامة للإسكان والتطوير الحضري (HUDC)، ووزارة الشؤون البلدية (MOMA)، البنوك التجارية والإسلامية، وجمعية المطورين، وجمعية المقاولين، وجمعيات الهندسة الأردنية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والمجلس النرويجي للاجئين (NRC)، والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، والمقاولون، والمطورون المحليون.

الموارد:

- مبلغ التمويل: البنوك المحلية على استعداد لتوفير التمويل اللازم لهذه الفئة المستهدفة، ويمكن أن تقدم تمويل ١٠ سنوات (أو أكثر) بنسبة ٨٠٪ من سعر الشراء، (وربما يصل إلى ١٠٠٪)، وفقًا لأسعار السوق. ومن ثم، يصبح مبلغ السداد لتمويل ١٣٠٠٠ دينار (سواء من بنك تجاري أو إسلامي) حوالي ١٥٠ دينار شهريا.
- مصادر التمويل: البنوك التجارية والإسلامية المحلية، وحكومتي سويسرا، والدانمرك بتمويل من المفوضية لتحليل نظم تأجير اللاجئين.